بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأزهر

عنوان البحث

البلاغة العربية بين المنشئ والمتلقي " التشبيه نموذجاً "

حسني السيد محمد التلاوي
مدرس بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالقاهرة

[لكل امرىء في باب البلاغة ما نوى]
ابن يعقوب المغرب

المقدمـــة

البلاغةَ العربيةُ أشرفُ العلوم وأرفعُها قدراً ؛ فموضـــوعُها المطابقـــة لمقتضى الحال ، التي بها عجَزَ العرب – وهم أرباب الفصاحة والبيـــان – عـــن معارضة القرآن الكريم ، وذلك ؛ لحيازته الدرجةَ العليا منها ، ومَنْ أصدقُ مـــن الله تعالى : { قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُـــرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا } سورة الإسراء الآية ٨٨ .

وفي ظلّ الحداثةِ وانتشارِها وولوعِ الناس بها ، ظهرت منـــاهج نقديـــة عديدة ، ومنها ما أفسح المجال أمام " المتلقّي " للنصّ ، فله أن يقرأ في النص ما يشاء ، ويستنطقه بما يرى ، سواء كان هذا المقروء في النص مراداً لصـــاحبه أم لا .

ويحاول هذا البحث أن يُعيدَ النظر في السائد من الفكـــرين البلاغـــي والنقدي ، في ظلّ تلك المناهج النقدية المعاصرة ، مستنيراً بالموروث من قواعـــد العربية وقوانينها ، فيحدّد المحور الذي يجب الاهتمام به عند ممارســـة الإبـــداع الفني : أيهتم المنشئ للنص بالمعاني ، ونظمها ، واختيارِ ما يصورها ؟ أم يراعي " المتلقّيَ " ، وثقافتَه ، وبيئتَه ، وملابساتِه ، فيتخيّر له ما يحركه ويطربه ؟

وسيكون " التشبيه " هو النمـــوذج المختـــار لهـــذه الدراســـة ؛ لأن المتأخرين قد حصروا مهمته في أحد أمرين : إما بناء الاستعارة عليه وإما أداء المعاني في طُرُقٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة ، ومع هذا الحصر فإنّ البحث يعـــرِض هذا السؤال : هل " التشبيه " واحدٌ من طرق الدلالة على المعاني المتفاوتـــة في الوضوح ؟ أم هو تصويرٌ لمعانٍ نَظَمها الذهنُ ، يتوقف أداؤهـــا علـــى قنـــواتٍ مخصوصةٍ وتراكيبَ مقصودةٍ ؟ .

والذي يفصل في ذلك هو تحديد الجهة التي يقصدها المنشئُ : = هـل هـو " المتلقّي " ، ومتطلباتُه ؟ ، أم " المعاني " المنظومة في ذهن المنشئ ، والتي يتوقف تصويرُها على أصواتٍ وألفاظٍ وتراكيب دون غيرها ؟ .

ويتوقف اختيار إحدى هاتين الجهتين على أمرين ، أمّا الأول : فهو بيان مفهوم " الوضوح والخفاء " ، وأين يقعان من البلاغة ؟ ،وما موقف المتلقي منهما ؟ ، وهل يُراعَي حالُه فيُؤتَى له بما يناسبه ؟ ، وأمّا الآخر : فهو " الترادف " ، هل هو واقعٌ فتُختارُ المفردةُ التي تؤدّي مُهمتيْ تصويرِ المعنى ونجاحِ " المتلقّي " في استبطان الأدوات ؟ أم أنه غيرُ واقعٍ ، أو موجودٌ مع عدم جواز إحلال لفظةٍ محلّ أخرى ، فتلزم مفرداتٌ دون غيرها ، مهما ترتب عليها من معوّقاتٍ في عملية التلقي ؟ وإذا ثبت أنّ " الترادف " الكلّيّ غير موجودٍ ، فلا تؤدّي كلمةٌ معنى أخرى بتمامه (وهو المؤمّلُ) فهل ستكون مهمةُ "المنشئ " إفهامَ " المتلقي " ؟ أم نظمَ المعاني في صُوَرٍ تُؤدّيها أحسنَ أداء ؟ ، وفي النهاية يأتي دور " التطبيق " الذي يُؤيّدُ ما توصلَتْ إليه هذه الدراسة .

وقد اقتضى ذلك أن يجيء البحث – بعد المقدمة – في هذه المباحث :

(١) هوية التشبيه : حقيقةٌ هو أم مجاز ؟

(٢) الخفاء والوضوح ومقتضى الحال .

(٣) الترادف واقعٌ في اللغة أم مُدَّعى ؟ .

(٤) أحوال المتلقي أم مقتضيات النظم ؟ .

(٥) التطبيق على شواهد من " أسرار البلاغة "

ثم النتيجة التي توصّل إليها البحث وثبت لأهم المصادر والمراجع ، وفهارس

والله الموفق / د. حسني التلاوي

(١)

هوية التشبيه: حقيقةٌ هو أم مجازٌ ؟

شغلت هوية (التشبيه) وإلامَ ينتسب من أبواب البلاغة حيزًا كبيرًا من اهتمامات علمائها والمتعرضين لها قديمًا وحديثًا، وتبع هذا - في كثيرٍ من الحالات - اختلافٌ واضحٌ بين آرائهم، وفي قليلٍ منها ظهر التباين دقيقا غير واضح ولا صريح، وقد جاء عنهم ما هو صريح في القول بمجازيته، وآخر بحقيقته، وثالث قد فصّل القول فيه.

وفي طليعة هؤلاء من الذين قالوا بمجازيته:

١ - عثمان بن جني ٣٩٢هـ[(١)] فقد قرّر في (باب في الفرق بين الحقيقة والمجاز): أنّ الحقيقة هي ما أُقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، وأنّ المجاز ما كان بضد ذلك[(٢)].

ثم ذكر أن المجاز إنما يقع ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة هي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإنْ عُدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة[(٣)].

وهذا صريح في أنّ ابن جني يرى أن التشبيه من المجاز، وأنه مقابل للحقيقة، وأن الحذف والزيادة والتقديم والتأخير وغيرها: مجاز يتحقق بكلّ منها الاتساع والتوكيد والتشبيه[(٤)].

---

(١) هو: عثمان بن جني الموصلي (أبو الفتح) ، من أئمة الأدب والنحو، وُلد في الموصل وتوفي ببغداد. ينظر: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي ٤ / ٢٠٤ - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة السابعة ١٩٨٦ م.

(٢) الخصائص لابن جني ٢ / ٤٤٢ - تح: محمد علي النجار - المكتبة العلمية.

(٣) السابق نفسه.

(٤) ينظر: السابق ٢ / ٤٤٦، ٤٤٧.

٢ – ثم جاء أحمد بن فارس ٣٩٥هـ [١] فقد قال في (باب سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز): (.. إنّ الكلام الحقيقي يمضي لِسَننه لا يُعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه، إلا أنّ فيه من تشبيه واستعارة وكفٍّ ما ليس في الأول، وذلك كقولك: عطاءٌ فلان مُزنٌ واكفٌ، فهذا تشبيهٌ، وقد جازَ مَجَازَ قولِه: عطاؤه كثيرٌ وافٍ، ومن هذا في كتاب الله جل ثناؤه { سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ } [٢] فهذا استعارة، وقال:{ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ } [٣] فهذا تشبيه) [٤].

فابن فارس قد جعل التشبيه مما يقابل الحقيقة فليس منها، لاسيما وأنه قد قال في أول الباب (.. فالحقيقة: الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل) [٥].

٣ – وإذا كان كلّ من ابن جني وابن فارس قد اقتصرا على التصريح بمجازية التشبيه، فإنّ الحسن بن رشيق ٤٦٣هـ [٦] قد زاد التعليلَ لهذه المجازية في

---

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين، من أئمة اللغة والأدب، من أهم كتبه: مقاييس اللغة، الصاحبي. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلّكان ١ / ١١٨ رقم ٤٩ – تح: د. إحسان عباس – دار صادر – بيروت.

(٢) سورة القلم آية ١٦.

(٣) سورة الرحمن آية ٢٤.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ٢٠٣ – تح: عمر فاروق الطباع – مكتبة المعارف – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

(٥) السابق نفسه.

(٦) هو:الحسن بن رشيق القيرواني،أبوعلي،أديب،نقّاد،وُلد في المسيلة بالمغرب،وتعلّم الصياغة،ثم مال إلى الأدب، وقال الشعر،رحل إلى القيروان،من كتبه:العمدة في صناعة الشعر ونقده،قراضة الذهب(في النقد)الأعلام ٢ / ١٩١.

قوله: (وأما كون التشبيه داخلا تحت المجاز؛ فلأنّ المتشابهَيْن في أكثر الأشياء إنما يتشابهان بالمقاربة على المسامحة والاصطلاح، لا على الحقيقة)[١] ولم يفته التصريح بمجازيته -أيضا- بقوله (التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز)[٢].

فابن رشيق يرى أنّ إلحاق شيءٍ بآخر في وجهٍ أو أكثر من وجوه الشبه، لا يعني أن الإلحاقَ بينهما يشمل جميع الصفات، وأنهما صارا ـ به ـ متماثلين متساويين من جميع الجهات؛ لِمَا هو واقعٌ من وجود صفاتٍ متخالفةٍ بين طرفي الإلحاق، لم تكن لِتدخلَ في عمومه، فإذا قيل: زيدٌ كالبحر، فإنّ الواقع أنه ليس البحرَ في كلّ صفاته، وإنما في الكثرة فحسب، لذا لم يكن الإلحاق الذي تحقّق بالتشبيه مطابقا للعموم الذي يفيده اللفظ المستعمل له.

٤ - وقد جعل نصر الله ابن الأثير ٦٣٧هـ[٣] المجاز يعني كلاً من: التوسع، والتشبيه، والاستعارة، قال: (والذي انكشف لي بالنظر الصحيح أنّ المجاز ينقسم قسمين: توسعٍ في الكلام، وتشبيهٍ، والتشبيهُ: تامّ، ومحذوفٌ، فالتشبيهُ التامُّ: أن يُذكر المشبه والمشبه به، والتشبيه المحذوف أن يُذكر المشبه دون المشبه به ويسمى استعارة..... وإن شئتَ قلتَ: إنّ المجاز ينقسم إلى: توسع في الكلام وتشبيه واستعارة، ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة، فأيها وُجد كان مجازا)[٤].

---

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده للحسن بن رشيق ١ / ٢٦٥ - تح: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الجيل - الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.

(٢) السابق: ٢٦٦.

(٣) هو: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري (أبو الفتح) - (ضياء الدين) المعروف بابن الأثير الكاتب - وزير - مات ببغداد من آثاره: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. وفيات الأعيان ٥ / ٣٨٩ رقم ٧٦٣.

(٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٢ / ٧١ - تح: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة - ط نهضة مصر - القاهرة.

وإذا كان ابن رشيق قد حدّد السبب في مجازية التشبيه من كون الإلحاق فيه إنما يكون لبعض الصفات دون بعض، فإنّ صاحب المثل السائر قد جعل السبب في القول بمجازية التشبيه مجردَ ادعاء المتكلم مشاركةَ المشبه للمشبه به، قال: (قد ثبت أنّ المجاز فرع عن الحقيقة، وأن الحقيقة هي الأصل، وإنما يُعدَل عن الأصل إلى الفرع لسبب اقتضاه، وذلك السبب الذي يُعدل فيه عن الحقيقة إلى المجاز إما أن يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه في وصف من الأوصاف، وإما أن يكون لغير مشاركة[١])[٢].

٥ – أما عبد العظيم ابن أبي الإصبع ٦٥٤هـ[٣] فقد وسّع دائرة المجاز لتشمل – عنده – كل ما هو عدول عن الحقيقة كالاختصار الذي منه جعْلُ المركب مفردا، ثم صرّح بأن (المجاز جنس يشتمل على أنواع كثيرة كالاستعارة والمبالغة والإشارة والإرداف والتمثيل والتشبيه وغير ذلك مما عُدل فيه عن الحقيقة الموضوعة للمعنى المراد)[٤] ثم أكّد أن هذه الأنواع كلّها مجازٌ، وأنّ تعدّدها هو المتسبب في جعل كلٍّ منها مختصا باسم يميزه عن الباقي، وإلا فكلّها مجاز[٥].

---

(١) يقصد إلى شطر الإيجاز عنده وهو التوسع.

(٢) المثل السائر ٢ / ٧٢.

(٣) هو: عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن أبي الإصبع العدواني البغدادي ثم المصري، شاعر من العلماء بالأدب، مولده ووفاته بمصر، من آثاره: (بديع القرآن) في أنواع البديع الواردة في الآيات الكريمة، و (تحرير التحبير) ، و (البرهان في إعجاز القرآن) . الأعلام ٤ / ٣٠.

(٤) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن – لابن أبي الأصبع المصري: ٤٥٧ – تح حفني محمد شرف ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٥) السابق نفسه، وينظر: نظرية اللغة في النقد العربي دراسة في خصائص اللغة الأدبية من منظور النقاد العرب – لعبد الحكيم راضي ٢٥٠ المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة – ط الأولى ٢٠٠٣ م.

٦ – وممن صرحوا بمجازية التشبيه أحمد ابن الأثير ٧٣٧هـ [١] فقد قال: (وقال قوم إنّ التشبيه من باب الحقيقة، والذي عليه جمهور علماء البيان: أنه من باب المجاز، وهو الأصح..)[٢]، وقد وهم الدكتور علي الجندي أن صاحب هذا الرأي هو: نصر الله ابن الأثير صاحب المثل السائر [٣]، وهو متوفّى قبل هذا بقرن من الزمان.

٧ – أما يحيى بن حمزة العلوي ٧٤٥هـ [٤] فبعد أن ذكر أنّ التشبيه غير معدود في المجاز عند النظّار من علماء البلاغة، وأهلِ التحقيق من علماء البيان، ومعدودٌ من المجاز عند ابن الأثير، وانتصر لابن الأثير، وبعد أن قطع بأن مضمر الأداة معدود في المجاز، وأن مظهر الأداة فيه مذهبان (المجازية والحقيقية) = فلم يصرح برأيٍ في: حقيقةٌ هو أم مجازٌ ؟ لكنّه جعله يُصارُ إليه لأداءِ معانٍ مُرادَةٍ للمشبِّه، يتوقف أداؤها عليه، قال: (والمختار عندنا كونه معدودًا في علوم البلاغة؛ لما فيه من الدقة واللطافة، ولما يَكتسب به اللفظُ من الرونق والرشاقة، ولاشتماله على إخراج الخفي إلى الجلي، وإدنائه البعيدَ من القريب، فأما كونه معدودًا في المجاز

---

(١) هو: أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن سعيد (نجم الدين) ابن الأثير الحلبي الأصل القاهري، من كُتّاب الإنشاء بمصر، له: (جوهر الكنز) اختصر به كتاب (كنز البراعة) لأبيه. الأعلام: ١ / ٩٧.

(٢) جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة) لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي: ٦٠ – تح محمد زغلول سلام – منشأة المعارف بالإسكندرية.

(٣) حيث قال عن صاحب المثل السائر: (وذكر ذلك في كتابه كنز البلاغة كما نقل ابن السبكي. عروس الأفراح ٣ / ٢٩٠) والذي قصده ابن السبكي هو أحمد بن إسماعيل ٧٣٧هـ ينظر: فن التشبيه: بلاغة. أدب. نقد لعلي الجندي ١ / ٢٦ هامش ٤ – نهضة مصر – الطبعة الأولى – ١٩٥٢م.

(٤) هو: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي من أكابر أئمة الزيدية وعلمائهم في اليمن، له تصانيف كثيرة منها: (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) الأعلام ٨ / ١٤٣.

أو غير معدود فالأمر فيه قريبٌ، بعد كونه من أبلغ قواعد البلاغة، وليس يتعلق بـه كبير فائدة، وربما كان الخلاف في ذلك لفظيا فعدلنا عنه)[١].

٨ – ولقد أحسن صنعاً أبو بكر الحموي ٨٣٧هـ [٢] بذكره مفهـومين لمصـطلح (المجاز) أحدهما: أن يأتي المتكلم بكلمة يستعملها في غير ما وضعت له في الحقيقة في أصل اللغة، وعزا هذا الرأيَ للسكاكي وأصحابِ المعاني، والآخـر: أن يأتي المتكلم إلى اسم موضوع لمعنى فيخصه إما أن يجعله مفردا بعد أن كان مركبـا، أو غير ذلك من وجوه الاختصاص، – وقد سبق نسبة هذا القول لعبد العظيم ابـن أبي الإصبع ٦٥٤هـ – والمفهومان يجتمعان في (تجوّز الحقيقة)[٣]، ثم أعلن الحموي عن دخول التشبيه– عنده – في المجاز بقوله: (والمجاز جنس يشتمل على أنواع كثيرة كالاستعارة والمبالغة والإرداف والتمثيل والتشبيه وغير ذلك مما عُـدل فيـه عـن الحقيقة الموضوعة للمعنى المراد)[٤] تابعاً في ذلك ابنَ أبي الإصبع.

ومن المتأخرين الذين رأوا أن التشبيه من أنواع المجاز– وإن لم يكـن فيـه انتقال – الدكتور أحمد مطلوب، فقد ألّف بين بعض ما قاله الحسـن ابـن رشـيق ٤٦٣هـ وبعضٍ مما قاله أبو بكر الحموي ٨٣٧هـ فقال: (والحقُّ أنّ التشبيه مجاز؛

---

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز – ليحيى بن حمزة العلوي ١ / ٢٦٦ – مطبعة المقتطف بمصر – وينظر فيما سبق ذلك: ١ / ٢٦٠ -٢٦٥.

(٢) هو: أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري، تقي الدين، ابن حِجّة، إمام أهل الأدب في عصره، وكان شاعرا جيد الإنشاء، من أهل حماة بسورية، وُلد ونشأ ومات فيها، زار القاهرة والتقى بعلمائها، من آثاره: خزانة الأدب في شرح بديعية له. الأعلام ٢ / ٦٧.

(٣) ينظر: خزانة الأدب لأبي بكر الحموي ٤٣٦، المطبعة الخيرية بجمالية مصر ١٣٠٤هـ.

(٤) السابق نفسه، وهو متأثر في ذلك بعبد العظيم ابن أبي الإصبع حتى إن ما ذكره يكاد يكون بنصه في تحرير التحبير: ٤٥٧.

لأنه يعتمد على عقد الصلة بين شيئين أو أشياء لا يمكن أن تُفَسَّر على الحقيقة، ولو فُسرت كذلك لأصبح كذبا، وهو الفن الكثير الاستعمال في كلام العرب)[١].

ثم التمس عذرا لمن أبعد التشبيه عن دائرة المجاز بقوله: (ويبدو أنّ عدم الانتقال فيه من معنىً إلى آخر كما في الاستعارة دعاهم إلى إخراجه من المجاز الذي هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له أو إسناد أمر إلى آخر لم تكن له صلة به)[٢].

هكذا يرى هذا الجمعُ من العلماء أنّ " التشبيه " من المجاز، وأنّ المجاز ليس محصوراً – كما ذَكرَ بعضُهم – في استعمال الكلمة في غير ما وُضعت له، وبهذا الاعتبار يكون " التشبيه " واحداً من طُرُقِهِ.

وإذا كان عثمان بن جني ٣٩٢هـ أول من ذَكر – فيما نعلم – أن التشبيه من المجازات فإن أولَ من نعلم ممن قالوا بحقيقيته:

١ – الإمام عبد القاهر الجرجاني ٤٧١هـ[٣] قال وهو يفرّق بين الاستعارة والتمثيل: (وهكذا كل متعاطٍ لتشبيهٍ صريحٍ، لا يكون نَقْل اللفظ من شأنه ولا مِن مُقتضى غرضه، فإذا قلت: زيد كالأسد، وهذا الخبر كالشمس في الشهرة، وله رأيٌ كالسَّيف في المضاء، لم يكن منك نقلٌ للفظٍ عن موضوعه، ولو كان الأمر على خلاف ذلك، لوجب أن لا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز، وهذا مُحالٌ، لأن التشبيه معنًى من المعاني وله حروف وأسماءٌ تدلّ عليه، فإذا صُرّح

---

(١) فنون بلاغية: البيان والبديع – للدكتور أحمد مطلوب ٣٦ – دار البحوث العلمية –الكويت – ط الأولى ١٣٩٥هـ ١٩٧٥ م.

(٢) السابق نفسه.

(٣) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، من أهل جرجان، من كتبه: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمل، والمغني. الأعلام ٤ / ٤٨، ٤٩.

بذلك ما هو موضوع للدلالة عليه، كان الكلام حقيقةً كالحكم في سائر المعاني فاعرفه)[١].

٢ – وتبعه في ذلك محمد الفخر الرازي ٦٠٦هـ [٢] فما قاله كأنه نص الإمام عبد القاهر مع شيء من التقديم والتأخير [٣].

٣ – ووافقهما يوسف السكاكي [٤]، الذي أعلن في الوهلة الأولى من افتتاحه علم البيان أنّ دلالة التشبيه وضعية [٥]، حيث نفى اختلاف الوضوح عن الدلالات الوضعية، وجعل التشبيه واحدا منها، (فإنك إذا أردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلا، امتنع أن يكون كلامٌ مؤدٍّ لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكملَ منه أو أنقص، فإنه إذا أفاد منهم كل كلمة منها ما يرادفها، فالسامع إن كان عالما بكونها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه منها كفهمه من تلك من غير تفاوت في الوضوح، وإلا لم يفهم شيئا أصلا)[٦]، ثم علّل ذِكرَ التشبيه ضمن أبواب علم البيان بأن الاستعارة تُبنى عليه، فلابد من أن يُؤخذ أصلا ثالثا ويقدّم[٧].

---

(١) أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر ٢٤٠ تح: الشيخ محمود شاكر، الناشر: دار المدني بجدة.

(٢) هو: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري فخر الدين الرازي الإمام المفسر (ابن خطيب الري) من مؤلفاته: مفاتيح الغيب، المحصول في علم الأصول، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، شرح سقط الزند. وفيات الأعيان ١ / ٤٧٤، والأعلام ٦ / ٣١٣.

(٣) ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لمحمد الفخر الرازي ١٢٦، ١٢٧ تح: نصر الله حاجي مفتي أوغلي – دار صادر بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤ م.

(٤) هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب سراج الدين، عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بخوارزم، له: مفتاح العلوم. الأعلام ٨ / ٢٢٢.

(٥) ينظر: بحوث بلاغية ١٠٥ أحمد مطلوب – مطبوعات المجمع العلمي – بغداد ١٤١٧هـ ١٩٦٩ م.

(٦) مفتاح العلوم ٣٢٩ ضبط وتعليق نعيم زرزور – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م.

(٧) ينظر: السابق ٣٣١، وتابعه في ذلك محمد بن عبد الرحمن (الخطيب القزويني) ت ٧٣٩هـ، يُنظر: التلخيص ٣ / ٢٩٠ (ضمن شروحه) .

فرأيُ السكاكي واضحٌ محدّدٌ في أن دلالة التشبيه وضعية، فهو خارج عن أصليْ علم البيان، وأنه إنما ذُكر في أبوابه لابتناء الاستعارة عليه، ولم يقع منه اعتراف أنه تكلّفَ حصرَ علم البيان في كل من (التشبيه والمجاز والكناية) للضبط كما ذهب بعض الباحثين [١].

٤ – وممن قالوا بحقيقية التشبيه أحمد السبكي ٧٦٣هـ [٢] فقد صرّح بأن المصرّح فيه بالأداة حقيقة، وأن هذا مما لا يَشُك فيه عاقل، أما غيرُها ففيه مجازٌ بالحذف، وشكّك فيما نقله أحمد ابن الأثير عن الجمهور من أن التشبيه الصريح مجاز [٣].

٥ – أما مسعود التفتازاني ٧٩٣هـ [٤] فقد حكم على [تعليل دخول " التشبيه " ضمن أبواب علم البيان ببناء الاستعارة عليه] بالاضطراب البيّن

---

(١) هو: الأستاذ الكبير علي الجندي في (فن التشبيه ١ / ٢٣) نظر إلى قوله في المفتاح عن " التشبيه ": (فلابد من أن نأخذه أصلا ثالثا) ، وإلى قوله عن " المجاز " و " الكناية ": (فلا علينا أن نتخذهما أصلين) ، قال الباحث عن ذلك: (ويظهر أن السكاكي قد لحظ هذا التناقض، فاعترف بأنه تكلف هذا الحصر للضبط) ، وليس الأمر كذلك؛ لأن الذي قصد السكاكي تكلفَه هو دخول ما فيه انتقالٌ من اللازم إلى الملزوم – مثل: أمطرت السماء نباتا – في المجاز، فقد قال:(وفصل ترجيح المجاز على الحقيقة،والكناية على التصريح إذا انتهينا إليه يُطلعك على كيفية – – اخراطه في سلكه بإذن الله تعالى، والمطلوب بهذا التكلف هو الضبط فاعلم) مفتاح العلوم ٣٣١، وفي أثناء ذكره قول أرباب البلاغة أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، وأنّ الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه، وأنّ الكناية أوقع من الإفصاح بالذكر – قال: (.. وبهذا الطريق ينخرط نحو: " أمطرت السماء نباتا " في سلك " نحو رعينا الغيث " فافهم) مفتاح العلوم ٤١٢، ٤١٣.

(٢) هو: أحمد بن علي بن عبد الكافي – أبو حامد – بهاء الدين السبكي، له: عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح – وَلّي قضاء الشام سنة ٧٦٢هـ، ومات مجاورا بمكة. الأعلام ١ / ١٧٦.

(٣) عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح ٣ / ٢٩٠ (ضمن شروح التلخيص) .

(٤) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، من أئمة العربية والبيان والمنطق، من بلاد خراسان، له

الواضح، ثم قال: (والأقرب أن يقال: علم البيان: علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية)[١]، وهو بذلك جاعلٌ التشبيهَ أصلاً من أصول علم البيان، فتكون صوره من طرق التعبير المختلفة الوضوح، مع أنّ دلالته وضعية، ولعل الأصل في هذا ما ذكره علي الرُّمّاني ٣٨٤هـ[٢] من أن (التشبيه البليغ – يعني به الحسن المقبول المطابق لمقتضى الحال –: إخراج الأغمض إلى الأظهر بأداة التشبيه مع حسن التأليف)[٣]، فلاختلاف الدلالة المدلول عليها بـ (الأظهر) في نص الرمّاني دُرس ضمن أبواب علم البيان عند المتأخرين، وإن لم يكن فيه استعمال للألفاظ في غير ما وضعت له.

٦ – وهذا الأقرب عند التفتازاني صرّح به علي الجرجاني ٨١٦هـ[٤] فالتشبيه عنده (له مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء، مع أنّ دلالته مطابقية)[٥]، وبهذا يتضح تأثُّر الشيخين (التفتازاني والجرجاني) بالرمّاني – وإن لم يصرِّح هو – في اختلاف

المطول، والمختصر، كلاهما شرح للتلخيص، وحاشية على الكشاف. الأعلام ٧ / ٢١٩.

(١) المطول على التلخيص لمسعود بن عمر التفتازاني ٣١٠ وانظر: ٣٠٩ مطبعة سنده طبع اولنمشدر.

(٢) هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرّمّانيّ، باحث معتزلي مفسر، من كبار النحاة، أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد، له نحو مائة مصنف منها: النكت في إعجاز القرآن) . الأعلام ٤ / ٣١٧.

(٣) النكت في إعجاز القرآن ٨٢ ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، ط الرابعة دار المعارف.

(٤) هو: علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، وُلد في (تاكو) ودرس في (شيراز) ، له نحو خمسين مصنفا، منها: التعريفات، شرح مواقف الإيجي، الحواشي على المطول للتفتازاني، حواشي على الكشاف. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا بن محمد أمين ١ / ١٤٠ – دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الأعلام ٥ / ٧.

(٥) الحاشية على المطول لعلي بن محمد الجرجاني ٣٣١ – قراءة وتعليق الدكتور رشيد أعرضي – دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

طرق التعبير التشبيهيه في الوضوح، مع أنها ليست من المجاز، و" الوضوح و الخفاء " ليسا الغايةَ من استعمال طرق التشبيه، بل إنّ الصور الواضحة لها دلالةٌ تُؤديها، والأخرى الخفيةُ لها دلالةٌ تُؤدّيها تخالف الأخرى، ولا تُختار إحداهما على الأخرى إلاّ تبعاً للمعنى المراد على ما سيأتي.

٧ – ولم يخرج عبد الرحمن السيوطي ٩١١هـ [١] عمّا قاله السكاكي، من أنّ دلالته وضعية، وأنه أحد مقاصد علم البيان؛ وأن لا سبب في ذكره في علم البيان سوى بناء الاستعارة عليه [٢].

٨ – ومن المحدثين الذين اتخذوا هذا الرأي مذهبا الدكتور علي الجندي، فيرى أنّ دلالة التشبيه وضعيّة، فهو من وادي الحقيقة لا المجاز [٣]، وكذلك الدكتور عبد الفتاح لاشين، ولكنه نفى أن يكون قد ذُكر في علم البيان لبناء الاستعارة عليه، بل لما فيه من اختلافٍ في وضوح الدلالة وخفائها [٤].

وهناك وِجهةٌ فريدةٌ، مختلفةٌ عن غيرها في النظر إلى (علم البيان) مطلقا من حيث تعريفه وبيان وظيفته، وهي جديرة بأن تُقدّر، فتُفرد وتُؤخر، وجدتُها عند العلامة الحسين الطيبي ٧٤٣هـ [٥]، فقد عرّفه بأنه: (معرفة إيراد المعنى الواحد في

---

(١) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو ستمائة مصنف – الأعلام ٣ / ٣٠١، ومعجم المؤلفين ٢ / ٨٢ رقم ٦٧٩٢.

(٢) شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان للسيوطي ٧٧ دار الفكر بيروت لبنان.

(٣) ينظر: فن التشبيه ١ / ٢١.

(٤) ينظر: البيان في ضوء أساليب القرآن الكريم ١٦، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م.

(٥) هو: الحسين (أو الحسن كما عند السيوطي في بغية الوعاة) بن محمد بن عبد الله شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، كان شديد الرد على المبتدعة، آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنة. قال السيوطي ـ نقلا عن ابن حجر –: متواضعا حسن المعتقد، من كتبه: التبيان في المعاني والبيان، شر

الطرق المختلفة الدلالة بالخفاء على مفهومها، تفاديا عن الخطأ في التطبيق لتمام المراد)[١]. فـ (أصل المعنى) يتم بعلم المعاني، وأما (تمامه) فبما يريد أن يحققه البليغ من (المبالغة) بما يسلكه من طرقٍ مختلفةِ الخفاء، فكلّما كان طريقُ الأداء أخفى كانت المبالغةُ أقوى، قال – رحمه الله – في شرح التعريف:

(نعني بتمام المراد: كنه ما يقصده البليغ من المبالغة، وبالمعنى الواحد: ما يقتضيه علم المعاني)[٢]، وقال: (وإنما أعرضنا عن ذكر الوضوح، لأن الغرض من ذلك الإيراد: المبالغة، وهي إنما تحصل من خفاء الدلالة)[٣].

فإذا أريد – مثلا – إيراد معنى (زيد جواد) في طريق التشبيه قيل: زيد كالبحر في السخاوة، زيد كالبحر، زيد بحر[٤]، فالأخير أشدّها مبالغة في قوة المعنى، ثم الذي قبله، والأولُ أضعفُها.

ولم يذكر التشبيه في البيان – عند الإمام الطيبي – لبناء الاستعارة عليه – كما هو عند السكاكي وتابعيه –، بل لأنه أصل من أصول علم البيان ومرجع علم البيان إنما هو المبالغة في إثبات المعنى، وذلك يكون إما على طريق الإلحاق أو الإطلاق، والإطلاق: إما إطلاق الملزوم على اللازم، أو عكسه، فما يُبحث فيه عن

الكشاف، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١ / ٥٢٢ ترجمة رقم ١٠٨٠ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩ م دار الفكر، والأعلام ٢ / ٢٥٦.

(١) التبيان في البيان للإمام الطيبي تحقيقا ودراسة ٩٢ رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة إعداد الدكتور عبد الستار حسين زموط ١٣٩٧هـ ١٩٧٧ م.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

(٤) ينظر السابق نفسه.

الإلحاق هو التشبيه، وما يبحث فيه عن إطلاق الملزوم على اللازم هو المجاز، وما يبحث فيه عن عكسه هو الكناية [١].

والذي يُؤخذ من كلّ ما قاله الطيبي – رحمه الله – أن التشبيه حقيقة لا مجاز، ولم يذكر في علم البيان لبناء الاستعارة عليه، بل لأنه أصل أساس من أصوله، وأن الغاية من سلوكه – أعني: البيان كله ومنه التشبيه – هي المبالغة في إثبات المعنى، فهو من طرق تحقيقها كالقصر والتجريد والمبالغة المقبولة.

وهذه الوجهة في فلسفة التشبيه _ وغيره من البيان – هي الأَوْلى؛ لأن المبالغة في دلالة (زيد بحر) أقوى منها في كلٍّ من: (زيدٌ كالبحر) و (زيدٌ كالبحر في السخاوة)، فليس من المعقول أنْ يلجأ المتكلم إلى صورة من التشبيه دون غيرها؛ لذكاءٍ يراه في المخاطَب، أو يضطرّ إلى أخرى لعدم فهم المخاطب إلاّ بها، لِمَا فيها من مراعاةِ حالِ المخاطبِ، كأن يقال له: (زيد بحر) إذا كان ذكيًّا، وإلا قيل له: (زيد كالبحر في السخاوة) ، لكنّ ثمرته هي التعبير عن درجة المبالغة المرادة للمنشئ من نصه دون غيرها حسب درجة الخفاء التي يُسلَك طريقها.

وإذا كانت ثمرة التشبيه – وغيره من أصول علم البيان – هي المبالغة، وكانت المبالغةُ تقْوَى تَبَعًا لشدةِ خفاءِ الدلالاتِ وغموضِها = وجب التعرّضُ للخفاء والغموض بشيءٍ من التفصيل، وبيانِ مكانِهما في الدرس البلاغي، ودورِهما في عملية الفهم والتفهيم.

وقبل أن ننتقل إلى ذلك نُقَرّر – في ضوء ما سبق – أنّ " التشبيه " طريقٌ من الطرق التي يُعَبِّر بها المتكلمون أو الكاتبون أو المؤلّفون عما في نفوسهم من معانٍ، يريدونها مؤكّدةً أو موضّحةً أو قويّةً.

---

(١) هذا مقتبس من كلامه: السابق نفسه.

(٢)
الخفاء والوضوح ومقتضى الحال

يمكننا تقسيم الكلام في قضية خفاء المعاني وغموضها، وأيّهما أنسب بالبلاغة إلى مرحلتين مختلفتين:

أولاهما: مرحلة ما قبل عبد القاهر، ومجمل الرأي عند هؤلاء: أنّ البلاغة لا تكون إلا في قرب المعاني ووضوحها، وأول من تكلم في هذه القضية – فيما نعلم – عمرو بن بحر الجاحظ ٢٥٥هـ [(١)]، فقد جاء عنه نصوص متعدّدة ومتنوعة تؤكد أنّ البلاغة لا تكون إلا مع وضوح دلالة الألفاظ على المعاني، وما يترتب على ذلك من سهولةٍ في فهم تلك المعاني، وسرعةٍ في إدراكها عند المتلقّي، من ذلك قوله: = (وقال بعضهم – وهو من أحسن ما اجتبيناه ودوّناه [(٢)]–: لا يكون الكلام يستحق اسمَ البلاغة حتى يسابق معناه لفظَه ولفظُه معناه، فلا يكون لفظُه إلى سمعك أسبقَ من معناه إلى قلبك)[(٣)].

وكذلك ما ذكره من كلام بِشر بن المعتمر ٢١٠هـ [(٤)] مما جاء في صحيفته مثل قوله:

---

(١) هو: عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الشهير بالجاحظ، كبير أئمة الأدب، من آثاره: الحيوان، والبيان والتبيين، وغيرها كثير. الأعلام ٥ / ٧٤.

(٢) هذا من كلام الجاحظ أيضا.

(٣) البيان والتبيين ١ / ١١٥ للجاحظ – تح – عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي القاهرة – الطبعة السابعة ١٤١٨هـ ١٩٩٨ م.

(٤) هو: بشر بن المعتمر الهلالي البغدادي أبو سهل، فقيه معتزلي مناظر، من أهل الكوفة، قال الشريف المرتضى: – يقال إنّ جميع معتزلة بغداد كانوا من مستجيبيه، له مصنفات في الاعتزال منها: قصيدة في أربعين ألف بيت، ردّ فيها على جميع المخالفين، ومات ببغداد. الأعلام ٢ / ٥٥.

= (.. إياك والتوعّر [١]، فإنّ التوعّر يُسْلِمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيَك، ويَشين ألفاظك)[٢].

= وقوله: (.. أنْ يكون لفظُك رشيقًا عذبًا، وفخمًا سهلًا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا، وقريبا معروفا، إما عند الخاصة إن كنتَ للخاصة قصدتَ، وإما عند العامة إن كنت للعامة أردتَ)[٣].

ومن مظاهر إصرار الجاحظ على مذهب الوضوح في المعاني: تنبيهُه على ما ينبغي أن يسلكَه منشئُ النص من سُبلٍ، ويأخذَه من أسبابٍ، حتى تتحقق غايته المنشودة، التي هي (وضوح المعاني)فيقول: (وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل: يكون إظهار المعنى، وكلما كانت الدلالة أوضحَ وأفصحَ، وكانت الإشارة أبينَ وأنورَ: كان أنفعَ وأنجع)[٤].

ويبلغ الجاحظُ في الإصرار على مذهب الوضوح حدَّ الإغراءِ بهذا المذهب، والحَثِّ على سلوكه أعلى الدرجات فيقول: (والدلالة الظاهرة على المعنى الخفيّ هو البيان الذي سمعتَ الله عز وجل يمدحه ويدعو إليه ويحثُّ عليه، بذلك نطق القرآن)[٥].

ومع هذا التصريح والإصرار على ضرورة الظهور والوضوح – فيما جاء عن الجاحظ في " البيان والتبيين " – حتى تتحقق البلاغة والبراعة، جاء عنه في

---

(١) في القاموس المحيط: الوعْرُ: ضد السّهْل، وكذلك في المحكم والمحيط الأعظم، وفي أساس البلاغة: وَعُرَ المكان ووَعِرَ وتوعّر: صَلُب،.. ومن المجاز: هو وَعْرُ المعروف: قليلُهُ.

(٢) البيان والتبيين ١ / ١٣٦.

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق ١ / ٧٥.

(٥) السابق نفسه.

كتابِ " الحيوان " (وهو من آخر كتبه)[١] ما قد يفيد تفضيلَه الكلامَ الذي يُحتاج في فهمه إلى شيءٍ من الفكر وهو: (وأين تقعُ لذّةُ البهيمة بالعَلُوفة، ولذّةُ السَّبُع بلَطعِ الدمِ وأكلِ اللّحمِ، من سرور الظفَر بالأعداء، ومن انفتاح باب العلم بعد إدمان القرع)[٢]، إلا أنّ هذا ليس نصّا ولا صريحا في أنه يرى أنّ البلاغة في الخفاء النسبيّ كما ذهب عبد القاهر فيما فهمه من هذا النص حيث ساقه[٣]، وعلى ما سيأتي عند التعرّض لرأيه في هذه القضية، بل الأَوْلَى أن يكون مقصودُه من اللّذة من انفتاح باب العلم بعد إدمان قرعه: هو العلمُ (مطلقاً) الذي عناه الشيخ عبد الله ابن هشام ٧٦١هـ[٤] بقوله: [من الطويل]

ومَنْ يصْطَبِرْ للعلمِ يظفرْ بنَيْلِه ومن يخطبِ الحسناءَ يصبرْ على البَذْلِ
ومَنْ لَمْ يُذِلّ النفسَ في طلبِ العلا يسيراً يعشْ دهراً طويلاً أخَا ذُلّ[٥]

وأما الحسن الآمدي ٣٧٠هـ[٦] فإن مذهبه مذهبُ الجاحظ في أن الفضيلة إنما

---

(١) مداخل إعجاز القرآن للشيخ محمود شاكر ٦٧ – مطبعة المدني – المؤسسة السعودية بمصر ٦٨ شارع العباسية القاهرة، دار المدني بجدة شارع الصحافة – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م.

(٢) الحيوان ٣٠٨، وقد ذكر هذا النص منسوبا إليه كلّ من: الإمام عبد القاهر في أسرار البلاغة ١٤٧، ١٤٨، والخطيب في الإيضاح ٣ / ٤٥٩ ضمن (شروح التلخيص)

(٣) ينظر: أسرار البلاغة ١٤٧.

(٤) هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام النحوي المعروف له مؤلفاتٌ كثيرةٌ منها: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، و شذور الذهب، وقطر الندى. الأعلام ٤ ١٤٧.

(٥) نسبهما إليه ابن حجر في ترجمته له في الدرر الكامنة.

(٦) هو:الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي(أبو القاسم) عالم بالأدب راوية من الكتّاب له شعر مولده ووفاته بالبصرة، له: الموازنة بين البحتري وأبي تمام، معاني شعر البحتري، وغيرها.الأعلام ٢ / ١٨٥، معجم الأدباء ٨/ ٧٥.

تكون في قرب المعاني ووضوحها، فقد وصف أبا تمام ٢٣١هـ [١] بأنه (شديدُ التكلف، صاحبُ صنعة، ومستكرهُ الألفاظ والمعاني)[٢] وقال - وكان قد أبعدَ نفسَه عن التصريح بالحكم بالأفضليّة لأحدهما -: (فإن كنتَ - أدام الله سلامتك - ممن يفضّل سهل الكلام وقريبَه، ويُؤثر صحة السبك، وحسن العبارة، وحلو اللفظ، وكثرة الماء والرونق؛ فالبحتري [٤] أشعر عندك ضرورة.

وإن كنت تميل إلى الصنعة، والمعاني الغامضة التي تُستَخرج بالغوص والفكرة، ولا تلوي على ما سوى ذلك، فأبو تمام عندك أشعرُ لا محالة)[٣].

ففي تقديمِه الظرفَ (عندك) مع أبي تمام وتأخيرِه إياه مع البحتري، وزيادةِ الأوصاف مع شعر البحتري، وقولِه (ولا تلوي على ما سوى ذلك): يَظهَر مذهبُه، وموافقتُه الجاحظَ فيما ذهب إليه من أهمية البيان والظهورِ للمعاني في الإنشاء الأدبي.

كما ذكر روايةَ أنّ (ولَ من أفسدَ الشعرَ مسلم بن الوليد [٤]، وأنّ أبا تمام اتّبعه وسلك في البديع مسلكه... حتى صار كثيرٌ مما أتى به من المعاني لا يُعرَف

---

(١) هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائي (أبو تمام) الشاعر الأديب، أحد أمراء البيان، وُلد بسورية، ورحل إلى مصر، واستقدمه المعتصم إلى بغداد، له: فحول الشعراء، ديوان الحماسة، وغيرها. وفيات الأعيان ٢ / ١١ رقم ١٤٧، الأعلام ٢ / ١٦٥.

(٢) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ٤ - تح: السيد أحمد صقر ـ دار المعارف - الطبعة الرابعة.

(٤) هو: الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري، شاعر كبير، يُقال لشعره: (سلاسل الذهب) ، قيل لأبي العلاء المعرّي: أيُّ الثلاثة أشعر ؟ فقال: المتنبي وأبو تمام حكيمان وإنما الشاعر البحتري، له ديوان الحماسة (على مثال حماسة أبي تمام) ، للآمدي: الموازنة بين أبي تمام والبحتري، وللمعرّي: عبث الوليد، مات سنة ٢٨٤هـ وفيات الأعيان ٦ / ٢١ رقم ٧٧٠، والأعلام ٨ / ١٢١.

(٥) الموازنة ٥.

(٤) هو: مسلم بن الوليد الأنصاري، بالولاء، أبو الوليد، المعروف بصريع الغواني، شاعر غزِل، أول من أكثر من - - " البديع " شاعر متقدم من شعراء الدولة العباسية، منشؤه ومولده بالكوفة، مات سنة ٢٠٨هـ الأغاني ١٩ / ٣٦، والأعلام ٧ / ٢٢٣.

ولا يُعلم غرضُه فيها إلا بعد الكدّ والفكر وطول التأمل، ومنه ما لا يُعرف معناه إلا بالظنّ والحدس)[١].

والمفهوم من كلام علي الرّمّاني ٣٨٤هـ موافقتُه لهذا المذهب، فبعد أن قسّم (البيان) إلى أقسامٍ أولُها الكلام قال: (والكلام على وجهين: كلام يظهر به تميّز الشيء من غيره فهو بيان، وكلام لا يظهر به تميّز الشيء فليس ببيان، كالكلام المخلط والمحال الذي لا يفهم به معنى)[٢]، فلا مكان للخفاء عنده.

ولم يخرج حَمْدُ الخطّابي ٣٨٨هـ [٣] – في مفهوم (البيان) وأنّ البلاغة هي بيان المراد – عمّا رسمه السابقون ومنهم الرمّاني، ففي أثناء تقريره أنّ البلاغة في وضع كلّ نوع من الألفاظ موضعه الأخصَّ الأشكلَ به، وأنّ ذلك يقتضي نفيَ الترادف قال:(حدّثني عبد العزيز...عن البراء بن عازب أنّ أعرابيا جاء إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: علّمْني عملا يدخلُني الجنة، فقال: اعتق النسمة وفُكَّ الرقبة، قال: أ وليسا واحدًا ؟ قال: لا، عتقُ النسمة: أن تنفرد بعتقها، وفكُّ الرقبة: أن تُعين في ثمنها)[٤].

---

(١) الموازنة ١٣٩.

(٢) النكت في إعجاز القرآن للرماني ١٠٦.

(٣) هو: حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب البستي (أبو سليمان) فقيه محدّث، من نسل زيد بن الخطّاب ، اخي عمر بن الخطّاب ؓ من آثاره: بيان إعجاز القرآن، وغريب الحديث، وله شعر. الأعلام ٢ / ٢٧٣ ووفيات الأعيان ٢ / ٢١٤ رقم ٢٠٧.

(٤) بيان إعجاز القرآن لحمد الخطّابي ٣٣ – ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) – تح: محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام – دار المعارف بمصر.والحديث أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم (٦٩) وابن حبان في صحيحه باب ذكر الخصال التي إذا استعملها المرء أو بعضها كان من أهل الجنة برقم(٣٧٤) .

الشيء من غيره فهو بيان، وكلام لا يظهر به تميّز الشيء فليس ببيان، كالكلام المخلط والمحال الذي لا يفهم به معنى)[١]، فلا مكان للخفاء عنده.

ولم يخرج حَمْدُ الخطّابي ٣٨٨هـ [٢]– في مفهوم (البيان) وأنّ البلاغة هي بيان المراد – عمّا رسمه السابقون ومنهم الرمّاني، ففي أثناء تقريره أنّ البلاغة في وضع كلّ نوع من الألفاظ موضعه الأخصّ الأشكلَ به، وأنّ ذلك يقتضي نفيَ الترادف قال:(حدّثني عبد العزيز...عن البراء بن عازب أنّ أعرابيا جاء إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: علّمْني عملا يدخلُني الجنة، فقال: اعتق النسمة وفُكّ الرقبة، قال: أ وليسا واحدًا ؟ قال: لا، عتقُ النسمة: أن تنفرد بعتقها، وفكُّ الرقبة: أن تُعين في ثمنها)[٣].

وهذا بيّنٌ في اختلاف الدلالة بين (فكّ الرقبة) و (عتق النسمة) ، فلو ذُكِر أحدُ اللفظين مرادًا به مدلول الآخر فقد فسد المعنى وضاع البيان، لذلك قال الخطّابي مادحًا بيانه الشريف (صلى الله عليه وسلم) باختياره اللفظَ الأخصَّ الأشكلَ بالمعنى المرادِ منه، وما ترتّب على هذا الاختيار من حسن البيان ودقته:

---

(١) النكت في إعجاز القرآن للرماني ١٠٦.

(٢) هو: حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب البستي (أبو سليمان) فقيه محدّث، من نسل زيد بن الخطّاب ، اخي عمر بن الخطّاب رضى الله عنه) من آثاره: بيان إعجاز القرآن، وغريب الحديث، وله شعر. الأعلام ٢ / ٢٧٣ ووفيات الأعيان ٢ / ٢١٤ رقم ٢٠٧.

(٣) بيان إعجاز القرآن لحمد الخطّابي ٣٣ – ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) – تح: محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام – دار المعارف بمصر .والحديث أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم (٦٩) وابن حبان في صحيحه باب ذكر الخصال التي إذا استعملها المرء أو بعضها كان من أهل الجنة برقم(٣٧٤) .

(فتأمّلْ كيف رتّب الكلامين، واقتضى من كلّ واحدٍ منهما أخصّ البيانين فيما وُضِع له من المعنى وضمِنه من المراد)[١].

وكذلك الحال عند كلّ من الحسن العسكري ٣٩٥هـ[٢] الذي ظهرت موافقتُه مبدأ البيان في غير موضع[٣]، والحسن بن رشيق القيرواني ٤٦٣هـ الذي رأى أنّ البيان عماد العلم[٣].

وهاك مِن علماء البيان مَن وقف مع هذه القضية وقفةً باحثةً دارسةً، مِثل عبد الله ابن سنان[٤] الخفاجي ٤٦٦هـ[٥] وملخص موقفه أنْ لا فصاحة في الخفاء والغموض، بل لا تكون إلا بالبيان والظهور، ويظهر ذلك في:

١ – قولِه لمن رآهم يتعمدون الإغراب: (إن سُرِرْتم بمعرفتكم وحشيَّ اللغة فيجب أن تغتمّوا بسوء حظكم من البلاغة)[٦]. وبذلك يكون قد نفى عنهم البلاغة أو

---

(١) السابق ٣٤.

(٢) هو: الحسن بن عبد الله سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (أبو هلال) عالم بالأدب، من آثاره: الصناعتين النظم والنثر، شرح الحماسة، الفرق بين المعاني، الفروق اللغوية. الأعلام ٢ / ١٩٦.

(٣) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر للحسن العسكري ١١، ١٢، ٢٩. ـ تح: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الأولى ١٣٧١هـ ١٩٥٢م – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٣) قال: (وقالوا: الروح عماد الجسم، والعلم عماد الروح، والبيان عماد العلم) العمدة ٢٤٢، وينظر: ٢٤٧.

(٤) ينظر: الإلمام في شرح الحداثة العوامل والمظاهر وآليات التأويل لعبد الرحمن محمد القعود ٨ – عالم المعرفة ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢ م.

(٥) هو: عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان (أبو محمد) الخفاجي الحلبي، شاعر، أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري وغيره، له: ديوان شعر، وسر الفصاحة. الأعلام ٤ / ١٢٢.

(٦) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ٧١ – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢ م

٢ – ردّه على من استدلّ على فصاحة أبي العلاء المعرّي بـ (أنّ كلامه غير مفهوم لكثيرٍ من الأدباء) بدليل آخر ينقضه فقال: (إنْ كانت الفصاحة عندك بالألفاظ التي يتعذّر فهمُها فقد عَدَلْتَ عن الأصل المقصود أوّلا بالفصاحة، التي هي البيان والظهور، ووجب عندك أن يكون الأخرس أفصح من المتكلم؛ لأن الفهم من إشاراته بعيدٌ عسيرٌ)[١].

٣ – ذِكرِه دليلاً آخر لغيره،ينفي الفصاحة والبلاغة عن الخفي الغامض من الكلام هو: (على قياس من يرى الفصاحة في الخفاء يكون ميمون الزنجي – وهو أعجمي – أفصح من أبي العلاء[٢]؛ لأنه يقول ما لا نفهمه نحن ولا أبو العلاء أيضا)[٣].

٤ – قوله: (ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جليًّا، لا يحتاج إلى فكرٍ في استخراجه، وتأملٍ لفهمِه)[٤].

وكذلك نحا نصرُ الله ابن الأثير ٦٣٧هـ هذا النحو فقال: (.. الفصاحة هي الظهور والبيان لا الغموض والخفاء)[٥].

---

(١) السابق نفسه.

(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري، شاعر فيلسوف، وُلد ومات في معرّة النعمان، شعره ثلاثة أقسام: لزوم ما لا يلزم (اللزوميات) و سقط الزند، وضوء السقط. وله مؤلفات كثيرة: عبث الوليد (شرح به ونقد ديوان البحتري) ، وشرح ديوان البحتري، ورسالة المعري، مات سنة ٤٤٩هـ الأعلام ١ / ١٥٧.

(٣) سر الفصاحة ٧١.

(٤) السابق ٢٢٠، هذا وقد أطال الخفاجي الوقوف عند كلام أبي إسحاق الصابي في تفريقه بين النظم والنثر في تطلب الوضوح أو الخفاء.

(٥) المثل السائر ١ / ١٨٥، وينظر ٤ / ٧، ووافقه ابن أبي الحديد في الفلك الدائر ٤ / ٣٠٣ في آخر المثل السائر، وينظر: قضايا النقد الأدبي لبدوي طبانه ١١٧ وما بعدها.

ـ ومن النقاد المحدثين من لا يجعل الغموض مقصودا لذاته من المنشِئين، أو لا ينبغي أن يكون كذلك، بل ما هو إلا مظهرٌ وصدًى لغموض الفكر في ذهن صاحب النص، أو أنه لم يحاول إيضاح ما يقول [(١)].

والمرحلة الأخرى: مرحلة عبد القاهر ومن تبعه.

عند الإمام عبد القاهر ٧١هـ أنّ المعنى المراد عن طريق (التمثيل) لطيفٌ فلا يظهر المراد منه إلا بعد إعمال الفكر، وأنّ هذا المعنى كلّما كان ألطفَ كان أخفى، وكلّما كان أخفى كان نيلُه للنفس أحلى مما يُنال بلا طلب، وكان عندها أولى بالمزية من المنساق بلا تعب، ويترتب على ذلك تمكُّنه فيها خيرَ تمكّن، لذلك شبّهه بالماء البارد إذا صادف حرارة العطش بجامع (التحصيل بعد الشوق) فذكر قول القُطَامِيّ (حوالي ١٣٠هـ)[(٢)] [من البسيط]:

وهُنّ يَنبِذنَ من قَولٍ يُصِبْنَ به ... مواقعَ الماءِ من ذي الغُلّةِ الصّادِي [(٣)]

ولّما كان (لُطف المعنى وخفاؤه) و (التعقيدُ والتعميةُ وتعمُّدُ ما يُكسب المعنى غموضا) كلاهما يَتطلّب إعمالاً للفكر وتحريكاً للخاطر، وأنّ جميع ذلك يتعارض – في الظاهر – مع قولهم (خيرُ الكلام ما كان معناه إلى قلبك أسبقَ من لفظه إلى سمعك) ، وقولِهم: (يدخل الأُذُن بلا إذْن) ، فقد فرّق الإمام عبد القاهر بين هذين النمطين، فقال عن الأول منهما الذي هو (لُطفٌ في المعنى):

---

(١) ينظر: النقد الأدبي لأحمد أمين ٥٨ مكتبة النهضة المصرية – الطبعة الثالثة ١٩٦٣ م، وإنْ كان في ص ٦٧ منه خص الشعر – دون النثر – ببعض الغموض.

(٢) هو: عُمير بن شُييم بن عمر بن عبّاد التغلبي الملقب بالقُطَامِيّ، شاعر غزل فحل، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم. الأعلام ٥ / ٨٨، ٨٩.

(٣) ينظر: أسرار البلاغة ١٣٩، و: عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح ٣ / ٤٥٨ (ضمن شروح التلخيص).

= (فإني لم أُرِد هذا الحد من الفكر والتعب، وإنما أردتُ القدْر الذي يُحتاج إليه في نحو قوله: [من الوافر]

فَإِنَّ المِسكَ بَعضُ دَمِ الغَزالِ [١]

وغير ذلك مما ذكره الإمام من صور التشبيه، وهذا القدْرُ من الفكر والتعب هو القدر الوسَط الهيّن المُوصِّل إلى المعنى المراد، فهو جهدٌ قليلٌ ومعناه صحيح.

وهذا الضرب من الدلالات بليغٌ مقبول؛ لأن طريق وصول الذهن منه إلى معناه سريعٌ مُمهّد، فهو - كما قال عبد القاهر ونقَلَه عنه السكاكي - يفتح صاحبُه لفكرتك الطريقَ المستويَّ ويمهّده، وإنْ كان في معاطفَ نصَب عليه المنار وأوْقد الأنوار، حتى تسلكه سلوك المتبيِّن لوجهته، وتقطَعه قطع الواثق بالنُّجْح في طِيَّته [٢] وهذا النوع من المعاني للنفس به لذةٌ، وله منها موقعٌ، (وهل شيءٌ أحلى من الفكرةِ إذا استمرّت وصادفت نهجا مستقيما، ومذهبا قويماً، وطريقةً تنقاد، وتبيّنت لها الغاية فيما ترتاد ؟) [٣] وهو الذي عناه محمد الخطيب القزويني ٧٣٩هـ [٤] بقوله: (وهل شيءٌ أحلى من الفكر إذا صادف نهجا قويما إلى المراد) [٥]، وقرّره ابن يعقوب ١١٢٨هـ [٦] في قوله (سلوكُ العقل سُبلَ الدقائق لفهمها - يعني:

---

(١) أسرار البلاغة ١٣٩، ١٤٠، والشعر للمتنبي، وصدره: فإنْ تفق الأنامَ وأنت منهم.

(٢) ينظر: السابق ١٤٧، و: مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي ٤١٧- تح زرزور - دار الكتب العلمية بيروت، وينظر: تح عبد الحميد هنداوي ٥٢٦، ٥٢٧ دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أسرار البلاغة ١٤٧.

(٤) هو: محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي (جلال الدين) القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق، وَلِي قضاءها وقضاء القضاة بمصر، من كتبه: تلخيص المفتاح، و الإيضاح. الوافي بالوفيات ٣ / ٢٤٢، والأعلام ٦ / ١٩٢.

(٥) الإيضاح ٣ / ٤٥٩ (ضمن شروح التلخيص)

(٦) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب الولائي المغربي المالكي، المدرس بالمكناسة، ينظر: إيضاح المكنون في

الفصاحة التي لم يخلّ بها دقةُ المعنى – ليس عنده أحلى منه، فكيف يُستقبح ولو كان فيه مشقةٌ مّا)[١]، وهو الضرب الذي شبّهه الإمام عبد القاهر بـ (الجوهر في الصَّدَف، لا يبرز لك إلا أن تشُقّه عنه، وكالعزيز المحتجَب لا يريك وجهَه حتى تستأذن عليه)[٢].

وهذا النوع من الخفاء بليغ؛ لأنه يؤدي ما يريده المتكلم ويصوره، دون مراعاة للمتلقي، والناسُ ليسوا سواءً في الفهم والإدراك، والفهم والإفهام ليسا من مهمة صاحب النص، وقُدرةُ المتلقي، ومهارته، وبصيرته بقوانين اللغة ودلالات الألفاظ والتقاط المعاني، هي التي تتحكم في قدْر وكيفية إفادته من النصوص، يقول الإمام عبد القاهر (.. ما كلّ فكرٍ يَهتدي إلى وجه الكشف عمّا اشتمل عليه، ولا كلّ خاطر يُؤذَن له في الوصول إليه، فما كلّ أحد يُفلح في شق الصَّدفة، ويكون في ذلك من أهل المعرفة، كما ليس كلّ مَن دنا من أبواب الملوك فُتحت له)[٣].

وأما الضرب الآخر الذي هو (تعقيدٌ في المعنى وغموضٌ متعمَّد) فإنّ السبب في حصوله سوءٌ في ترتيب الألفاظ، أو خللٌ في الانتقال من الملزوم إلى اللازم،؛ لأنه – كما في دلائل الإعجاز – تناهَى في الغموض والخفاء إلى أقصى الغايات[٤]، والسبب في ذلك (أن اللفظ لم يُرتَّب الترتيب الذي بمثله تحصل الدلالة على الغرض حتى احتاج السامعُ إلى أن يطلب المعنى بالحيلة، ويسعى إليه من غير الطريق كقوله: [من الكامل]

الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١ / ٣١٩.

(١) مواهب الفتاح ٣ / ٤٦٠ (ضمن شروح التلخيص) .

(٢) أسرار البلاغة ١٤١.

(٣) السابق نفسه.

(٤) دلائل الإعجاز ٢٧١.

وَلِذا اِسمُ أَعطِيَةِ العُيونِ جُفونُها مِن أَنَّها عَمَلَ السُيوفِ عَوامِلُ)[١].

فالترتيب بين مفردات الجملة، الذي به تتمّ الدلالة ويُستخرَج المعنى هو: (من أنها عواملُ عملَ السيوف) ، ولكنّ الشاعر أساءَ ترتيبَ الألفاظ بتقديمه المفعولَ المطلق (عملَ) على عامله الذي هو (عواملُ) .

وهذا الضرب مذمومٌ ومنهيٌّ عنه؛ (لأنه أحوجَك إلى فكرٍ زائدٍ على المقدار الذي يجب في مثله، وكدَّكَ بسوء الدّلالة، وأُودِع لك في قالبٍ غير مستوٍ ولا مملّس، بل خشِنٍ مضرَّسٍ، حتى إذا رُمْتَ إخراجَه منه عَسُر عليك، وإذا خرج خرج مشوّه الصورة ناقص الحسن)[٢]، وهذا هو الذي سمّاه السكاكي (التعقيد) ، وهو الذي تتحقق الفصاحة المعنوية بخلوّ الكلام منه، قال عنه – أخذاً من كلام عبد القاهر في الأسرار –: (.. يعثّر صاحبُه فكرَك في متصرّفه، ويُشِيك طريقَك إلى المعنى، ويوعّر مذهبَك نحوه، حتى يقسّم فكرك، ويشعّب ظنّك، إلى أن لا تدري من أين تتوصّل، وبأيّ طريقٍ معناه يتحصّل)[٣] لذلك كان المراد بقولهم " إنّ خير الكلام ما كان معناه إلى قلبك أسبقَ من لفظه إلى سمعك ": (أن يُجهِد المتكلم نفسَه في ترتيب اللفظ وتهذيبه، وصيانتِه من كلّ ما أخلّ بالدلالة، وعاق دون الإبانة، ولم يريدوا أنّ خير الكلام ما كان غُفْلا مثل ما يتراجعه الصبيان ويتكلم به العامة في

---

(١) أسرار البلاغة ١٤٢.

(٢) السابق نفسه.

(٣) مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي ٤١٦ تح: زرزور، ٥٢٦، ٥٢٧ تح: هنداوي، وينظر: أسرار البلاغة ١٤٧.

السوق)[١]، وفي علم اللغة النفسي أنّ صعوبة المفردات وعدم انكشاف دلالتها يشكّل عقبةً تؤدي إلى غموض المعنى[٢].

وبهذا التفريق بين الخفاء البليغ والآخر المعيب يظهر جليًّا أنْ ليس كلُّ ما يُحتاج معه إلى فكرٍ وتأمّلٍ مأمورًا به، ولا كلّه منهيًا عنه، فإنّ منه البليغ الذي يؤدّى به المعنى خيرَ أداء، وهو النوع المحمود، ومنه ما يُحكم عليه بالفساد وعلى معناه بالضياع، وهو السقيم المطّرح.

وأما عن علاقة (الخفاء) بصور البيان فقد جعل الإمام قولهم: (لا يكون لفظه أسبقَ إلى سمعك من معناه إلى قلبك)وقولهم: (يدخل الأُذُن بلا إذْن)لا علاقة لهما بدلالة الألفاظ على معانيها الأُوَل، إنما يرجعان إلى المعاني الثواني التي تُعرف عنده بـ(معنى المعنى) ، فقد (أرادوا أنّ من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأولُ الذي تجعله دليلا على المعنى الثاني ووسيطًا بينك وبينه: متمكناً في دلالته، مستقلاً بوَساطته، يَسفِر بينك وبينه أحسن سِفارة، ويشير لك إليه أبينَ إشارة، حتى يُخيّل إليك أنك فهمته من حاقّ اللفظ، وذلك لقلة الكُلفَة فيه عليك، وسرعة وصوله إليك)[٣]، فبان من ذلك أن (معنى المعنى) الذي يتحقق فيه خفاءُ الدلالة الممدوح يتعلق بصور البيان وأنواعه، قال في بيان ذلك: (فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ زينةً للمعاني وحِليةً عليها = أو يجعلون المعانيَ كالجواري، والألفاظَ كالمعارض لها.. إلى أشباه ذلك مما يُفخّمون به أمر اللفظ، ويجعلون المعنى ينبُل به ويشرف = فاعلم أنهم

---

(١) أسرار البلاغة ١٤٤.

(٢) ينظر: العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى - حلمي خليل ١٣٤ – دار المعرفة الجامعية الإسكندرية – الطبعة الأولى.

(٣) دلائل الإعجاز ٢٦٧، ٢٦٨.

يصفون كلاما قد أعطاك المتكلمُ أغراضه فيه من طريق معنى المعنى، فكنى وعـرّض، ومثّل واستعار، ثم أحسنَ في ذلك كلّه وأصاب، ووضع كلّ شيء منه في موضـعه، وأصاب به شاكلتَه، وعمد فيما كنى به وشبّه ومثّل، لِمـا حسُـن مأخـذه، ودقّ مسلكه، ولطُفت إشارته، وأنّ المعرِض وما في معناه، ليس هو اللفظ المنطـوق بـه، ولكن معنى اللفظ الذي دلَلْتَ به على المعنى الثاني)[1].

فإذا كان المعنى بعيداً لكنْ ليس بالشديد فهو الفصيح المقبول، وإذا كـان بعيداً معقّداً، يُجهد الفكرَ دون طائلٍ، فهو الخارج عن دائرة البلاغة، فقبولُ الكلام وعدمُ قبوله يتوقفان على مقدارِ ما فيه من غموض، وما يترتب على ذلك من مقدار الجهد الفكريّ المطلوب إزاء كلٍّ منهما.

وإذا كان هذا هو الحال عند عبد القاهر ومَن جاءوا بعده، فإنّ من كانوا قبله – وقد قالوا بوجوب الوضوح حتى يكون الكلام مقبولاً – وبهذه النظرة يصير (المتلقي) هو الحاكم على الكلام بالقبول أو الرفض، وإليه المرجعية في تقييم الأعمال الأدبية، فما كان واضحا عنده دخل دائرة البلاغة، وما كان غامضا كان خارجـاً عنها.

وإذا صار الحكم للكلام أو عليه منوطًا بـ (المتلقي) ، فإنّ الأساليب التي يَفهم منها المتلقّي غيرَ ما يُفهَم منها بحسب ظاهرها ستكون خارجـةً عـن حـدود البلاغة، لكنْ كيف ؟ وقد جاء من ذلك الكثيرُ من الأساليب الرفيعة، التي لا يُشك في فصاحتها وقبولها، فها هو ذا أفصح العرب (ρ) وقد سُئل – وكان حريصا على

---

(١) السابق ٢٦٣، ٢٦٤.

السريّة وعدمِ عِلْم الكفار بخروجه إلى بدر – ممّن أنت ؟ فأجاب: (من ماء) [٢]فورّى بهذا القول – الذي أفهمَهُم به أنه من قبيلة من قبائل العرب هذا اسمُها – عن معنىً آخر مخفيٍّ بعيدٍ مأخوذٍ من قوله تعالى: { وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ } [٣]، والتوريةُ إخفاءٌ وإيهام، ولا ينكر عاقل بلاغتَها.

وكذا ما وقع من أبي بكر الصدّيق (رضي الله عنه) – وقد سُئل عن النبيّ (صلى الله عليه وسلم) – مَنْ هذا ؟: فقال: هادٍ يهديني السبيل[١]، فأفهَمَ السائلَ معنىً يُفهَم من الألفاظ أرادَ (رضى الله عنه) منه أن يَفهمَه، وهو: (هادٍ يهديني الطريق) ، والألفاظُ تفيد معنىً آخرَ بعيداً مخفيًّا بالمعنى الأول الذي فهمه المتلقي هو: (هاد يهديني سبيل الخير)[٢] أي: الدين القويم.

فإذا كان المتلقي لمثل هذه الأجوبة – في نظر الذين يُوجِبُون الوضوح – قد خَفِيَ عليه المعنى المُخبَّأ، وهو الذي يحكم بقبول الكلام وعدم قبوله، فلا بلاغة – إذن – لتلك الأساليب، والواقعُ المحقّق الذي لا يحتاج إلى دليل هو فصاحتُها وسيرورتُها.

---

[١] الحديث أورده ابن هشام في السيرة النبوية (١٦٣/٣)

[٢] سورة النور ٤٥.

[١] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه باب: ما قالوا في مهاجر النبي صلى الله عليه وسلم برقم (٣٦٦٢٥) ، والسيوطي في جامع الأحاديث برقم: (٣٥٦٤٩).

[٢] كلّ من جواب النبيّ (صلى الله عليه وسلم) وجواب أبي بكر (رضي الله عنه) مثّل بهما ابن معصوم المدني ت ١١٢٠هـ للتورية المجرّدة، ينظر: أنوار الربيع في أنواع البديع ٥ / ٦ – تح هادي شاكر شكر – مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف ـ الأولى ١٣٨٨هـ ١٩٦٨ م.

وهنا يطرأ تساؤل هو: إذا كان المعنى يُؤدَّى بطريقين، أحدُهما في مستوى فهم المتلقّي، والآخر أعلى، وغير مستبعَدٍ أنّ لكلٍّ منهما خصوصيةً في الدلالة، فهل واجبٌ على المنشئ سلوكُ ما كان قريبا من فهم متلقي كلامه، حتى ولو كان غيره أولى منه في دقة التعبير عن المراد ؟ أم يجب عليه اختيار الطريق الذي يعبِّر عن مراده – دون غيره من الطرق – وإن كان بعيداً عن إدراك المتلقي ؟

والذي يفصل في تلك القضية هو (الترادف) هل هو واقع بين مفردات اللغة أم غير واقع ؟ فإذا قيل بوقوعه كان على المنشئ أن يختار ما يناسب المتلقي؛ وذلك لاستواء طرق التعبير المترادفة في أداء المعاني مع تفاوتها في الوضوح، أما إذا قيل بعدم وقوعه فإنّ مهمة المنشئ ستنحصر في اختيار ما يصور معانيه، دون رعايةٍ للمتلقّي، وما يألفه من تراكيب، وما يحويه معجمه اللغوي من ألفاظ.

(٣)
الترادف واقعٌ في اللغة أم مُدَّعى ؟

المترادفات: ألفاظٌ متّحدةُ المعنى، وقابلةٌ للتبادل فيما بينها في أيّ سياقٍ، وقد بدأ الرعيلُ الأولُ من علماء اللغة في جمعها، وكان تصنيفهم إياها في أنماطٍ شتّى، وقد عنّ لبعضهم أن يجمعوا الكلمات التي تدل على معنىً واحدٍ في العربية، في تأليفٍ مستقلٍّ سمّوه أحيانًا باسم: "المترادف "، وأحيانًا أخرى باسم:" ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه "، وقد بالغ بعضهم في جمع تلك الألفاظ، وحَشَد بينها طائفة كبيرة لا تمتّ إلى المترادف الحقيقي بصلة، ولولا تلك المبالغة في جمع المترادفات على غير هدى لَمَا كان للترادف ذلك الصدى بين أخذٍ وردٍّ، وإثباتٍ وإنكار، وقد أدّى ذلك إلى ظهور طائفةٍ أخرى من العلماء تعارضهم وترفض ظاهرة الترادف في العربية رفضًا تامًّا [1].

---

(١) هذا ملخصٌ مما قاله د رمضان عبد التواب في كتابه: " فصول في فقه العربية " ٣٠٩ – ٣١١ مكتبة الخانجي القاهرة، وينظر: الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق لمحمد نور الدين المنجد ٣٧ – دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان، ودار الفكر – دمشق – سورية، وقال التهانوي: (الترادف لغة: ركوب أحدٍ خلف آخر، وعند أهل العربية والأصول والميزان: هو توارد لفظين مفردين أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنىً واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ، وتلك الألفاظ تسمى مترادفة.. ويقابل الترادفَ التباينُ) الترادف في اللغة حاكم مالك لعيبي ٢٢٠ منشورات وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٠ م الجمهورية العراقية، نقلا عن موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بـ

(كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) لمحمد علي التهانوي، وهذا موجود في الجزء الأول ٤٠٦ – ٤٠٩ تقديم وإشراف ومراجعة د رفيق العجم، تح: د علي دحروج – نقل النص من الفارسي إلى العربية د عبد الله الخالدي – الترجمة الأجنبية د جورج زيناتي – مكتبة لبنان ناشرون.

وسينصبّ اهتمامُنا في هذا المقام على الرأي القائل بنفي التـــرادف؛ وأنّ لكل لفظٍ فرقاً ودلالةً، فأيُّ لفظٍ – وإنْ جاز في الظاهر أن يوضع مكـــانَ غـــيرِه – لابدّ له من خصوصيةٍ بحيث لا يؤدّي آخرُ معناه كاملا تامّا، فلا يستويان في الدلالة، وهذا لا يعني أننا ننفي وجود الرأي القائل بوقوع الترادف، وأنّ له مؤيدين [1].

وقد قال جمعٌ غفيرٌ من العلماء بنفي الترادف عن اللغة، ومن أقدمِ هؤلاء:

١ – محمد ابن الأعرابي ٢٣١هـــ [2] قال: (كلُّ حرفين أوقعتْهما العرب على معنىً واحدٍ في كلّ واحدٍ منهما معنىً ليس في صاحبه، ربّما عرفناه فأُخْبِرْنـــاه،

---

(١) من هؤلاء: ابن خالويه ٣٧٠هـــ، وأبو بكر الزبيدي ٣٧٩هـــ، والرمّاني ٣٨٤هـــ، وابن جني ٣٩٢هـــ، والباقلاني ٤٠٣هـــ، وابن سيده ٤٥٨هـــ، وحمزة الأصفهاني ٤٦٠هـــ، والفيروزآبادي ٨١٧هـــ، والسيوطي ٩١١هـــ، وغيرهم. ينظر: الترادف في اللغة – لحاكم مالك لعيبي ٢٢٠ وممن منعه من الأصوليين: علي بن محمد الآمدي

(سيف الدين) ٦٣١هـــ في كتابه " الإحكام في أصول الأحكام ١ / ٤١ تح: الشيخ عبد الرازق عفيفي دار الصميعي للنشر والتوزيع – الرياض – ط الأولى ٢٠٠٣ م و: عبد الله بن عمر (ناصر الدين) البيضاوي (٦٨٥هـــ) بقوله: –

– (أنه خلاف الأصل؛ لأنه تعريف المعرّف ومحوج إلى حفظ الكل) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج لعلي بن عبد الكافي وولده عبد الوهاب ١ / ٢٤١– تح: د شعبان محمد إسماعيل ١٤٠١هـــ ١٩٨١ م – مكتبة الكليات الأزهرية.

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، من أهل الكوفة، قال ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مئة إنسان.. وقد أملى على الناس ما يُحمل على أجمال، و لم يُر أحدٌ في علم الشعر أغزر منه، قال عنه ابن خلّكان: (كان أحد العالمين باللغة المشهورين بمعرفتها، ممّن أخذ عنه: أبو العباس ثعلب وابن السكيت) ، وقال أيضا: (ناقش العلماءَ واستدرك عليهم، وخطّأ كثيراً من نقَلة اللغة، وكان رأسا في كلام العرب) ، له التصانيف الكثيرة منها: كتاب النوادر، وكتاب الأنواء، وكتاب صفة الخيل، وكتاب صفة الزرع، وكتاب النبات، وكتاب الخيل، وكتاب تاريخ القبائل، وكتاب معاني الشعر، وكتاب تفسير الأمثال، وكتاب الألفاظ.. وغيرها. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٤ / ٣٠٦– ٣٠٩ رقم ٦٣٣، والأعلام ٦ / ١٣١.

وربما غَمُض علينا فلم نُلزِم العربَ جهلَه)[١]، وهذا القول واضحٌ في انفراد كلّ لفظ بخصوصيّةٍ، وهو كافٍ مقنعٌ، ولا يجد من يريد رفضَه أو مخالفتَه طريقاً إلى ذلك، وإنما هو كالدليل على ما قاله مِنْ أنّ لكلّ لفظ خصوصيّةً مّا في الدلالة تجعله يختلف بها عن غيره قوله: (الأسماءُ كلّها لعلّة، خَصّت العرب ما خصّت، منها من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله.. مكةُ سُمّيت مكةَ لجذب الناس إليها، والبصرةُ سُمّيت البصرةَ للحجارة البيض الرخوة بها، والكوفةُ سميت الكوفةَ لازدحام الناس بها، من قولهم: قد تكوّف الرمل تَكَوُّفاً إذا ركِب بعضُه بعضاً، والإنسانُ سُمّي إنسانا لنسيانه، والبهيمةُ سُمّيت بهيمة لأنها أُبْهِمَتْ عن العقل والتمييز، من قولهم: أمرٌ مبهمٌ إذا كان لا يُعرف بابُه، ويُقال للشجاع: بُهْمة؛ لأن مُقاتِلَه لا يدري من أيّ وجهٍ يُوقِع الحيلة عليه)[٢].

ولما كان مثل هذا التعليل غيرَ مطّرد في كثير من الأسماء، فقد التمس ابنُ الأعرابيّ ما يبرّر عدم علمنا بتلك العلل، وأنّ ذلك لا يعني عدمَ وجودها، وما يلزمه من انعدام الفروق بينها، فقال: (فإنْ قال لنا قائل: لأيّ علةٍ سُمّي الرجلُ رجلاً، والمرأةُ امرأةً والمَوْصلُ الموصلَ ودعدٌ دعداً ؟ قلنا: لِعِللٍ علمتها العربُ وجهلناها أو بعضَها، فلم تزُل عن العرب حكمةُ العلم بما لَحِقنا من غموضِ العلة، وصعوبةِ الاستخراج علينا)[٣].

---

(١) كتاب الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري ٧ – تح: محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العربية – صيدا بيروت.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ٧، ٨، وذَكَر كلامَه وعقّب عليه بأنه هو الذي يذهب إليه ويُبرهن عليه أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ) ينظر: الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق ٤٠.

٢ – وقد تلا ابنَ الأعرابيّ في إنكار الترادف تلميذُه أحمد بن يحيى (ثعلب) ٢٩١هـ [١].

٣ – وكذلك الحال عند عبد الله ابن دُرُسْتَوَيْه ٣٤٧هـ [٢] الذي قال نافياً الترادف: (لا يكون " فَعَل " و " أفعل " بمعنىً واحدٍ كما لم يكونا على بناءٍ واحدٍ، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأمّا من لغةٍ واحدةٍ فمحالٌ أن يختلف اللفظان والمعنى واحدٌ، كما يَظنّ كثيرٌ من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها

---

(١) هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار النحوي المعروف بـ " ثعلب "، كان إمام الكوفيين في النحو واللغة، سمع ابنَ الأعرابي، قال عنه ابن خلكان: كان ثقة حجة صالحا مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة والمعرفة بالعربية ورواية الشعر، وكان ابن الأعرابي (شيخه) إذا شك في شيء قال له: ما تقول يا أبا العباس في هذا ؟ وفي وفيات الأعيان: وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ: قال لي ثعلب: يا أبا بكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا، واشتغل أصحاب الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو، فليت شعري ماذا يكون حالي في الآخرة ؟ فانصرفتُ من عنده، فرأيت النبي (ρ) تلك الليلة في المنام، فقال لي: أقرئ أبا العباس عني السلام وقل له: أنت صاحب العلم المستطيل، وُلد" ثعلب " ببغداد ومات بها، من كتبه: الفصيح، قواعد الشعر، مجالس ثعلب.وفيات الأعيان ١ / ١٠٢ – ١٠٤ رقم ٤٣، والأعلام ١ / ٢٦٧، وقد نُسِب القولُ بنفي الترادف إلى " ثعلب " في – (الإبهاج في شرح المنهاج) على: منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي ٦٨٥هـ تأليف: ١ – شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي ٧٥٦هـ ٢ – ولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ٧٧١هـ ص: ٢٤٠هـ وفي – المزهر في علوم اللغة وأنواعها لعبد الرحمن السيوطي ص: ٤٠٣ تح: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد علي البجاوي – مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، ويُنظر: الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق ٣٩.

(٢) هو: عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُستَويه ابن المرزُبان، أبو محمد من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد، له: شرح فصيح ثعلب، والإرشاد في النحو، معاني الشعر، وأخبار النحويين. الأعلام ٤ / ٧٦، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٤ رقم ٣٢٩.

وتعارُفها، ولم يعرف السامعون لذلك العلّةَ فيه والفروقَ، فظنُّوا أنهما بمعنىً واحـدٍ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإنْ كانوا قد صدقوا في روايـة ذلك عن العرب، فقد أخطئوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة.

وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين.. أو على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء)[١]، كما نُسب إليه أنّ في جواز تعاقب حروف الجـرّ إبطـالا لحقيقة اللغة[٢]، وهذا يؤكد موقفَه من إنكاره وقوعَ الترادف في اللغة.

٤ – والحوار الذي جرى بين كلٍّ من: الحسن (أبي علي الفارسي)٣٧٧هـ[٣]. والحسين (ابن خالَوَيه) ٣٧٠هـ[٤] يُظهر إنكارَ الفارسيّ وقوعَ الترادف، قال: (كنتُ بمجلس سيف الدولة بحلب وبالحضرة جماعةٌ من أهل اللغـة، وفـيهم ابـنُ خالويه، فقال ابنُ خالويه: أحفظُ للسيف خمسين اسما، فتبسّم أبو عليٍّ وقـال: مـا أحفظ له إلا اسماً واحداً وهو السيف، فقال ابنُ خالويه: فأين المهنّدُ والصارمُ وكذا وكذا ؟ فقال أبو علي: هذه صفاتٌ، وكأنّ الشيخَ لا يُفرّق بين الاسم والصفة)[٥].

---

(١) نقل ذلك عنه من كتابه " شرح الفصيح ": الإمام السيوطي في: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٣٨٤-٣٨٦.

(٢) ينظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ٢٤ تح: محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة.

(٣) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علوم العربية، قَدِم حلب فأقام مدة عند سيف الدولة، له: الإيضاح في قواعد العربية، التذكرة في علوم العربية، الحجة. الأعلام ٢ / ١٧٩، ١٨٠.

(٤) هو: الحسين بن أحمد بن خالويه (أبو عبد الله) لغوي، من كبار النحاة، وكانت له مع المتنبي مجالس ومباحث عند سيف الدولة، وتوفي بحلب. الأعلام ٢ / ٢٣١.

(٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٤٠٥.

٥ – أمّا أحمد بن فارس ٣٩٥هـ [١] تلميذ ثعلب [٢] فله جهدٌ واضح ومميّزٌ تجاه قضية الترادف وانتفاءِ وقوعِهِ في لغة العرب، فضلا عن جمعه الآراءَ في تلك القضية مما هو مفرّق في تصانيف العلماء المتقدمين [٣]، ويمكن تلخيص جهده في عدّة نقاط:

أولاً: إنكارُه وقوعَ الترادف: فعن الضرب الثالث من الباب الذي عقده بعنوان: (باب الأسماء كيف تقع على المسميات)الذي هو: (تسمية الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهنّد والحسام)، قال: (والذي نقوله في هذا: إنّ الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أنّ كلّ صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى)[٤].

ثانيا: ذِكرُه رأيَ المثبتين للترادف بقوله: (زعم قومٌ أنها وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحدٍ، وذلك قولنا: سيفٌ وعَضْبٌ وحسام)[٥].

ثالثا: ذِكرُه حُجّتَهم على وجوده، فقال على لسانهم: (لو كان لكلّ لفظةٍ معنىً غيرُ معنى الأخرى لما أمكن أن يُعبّر عن شيءٍ بغير عبارته، وذلك أنا نقول في

---

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (أبو الحسين) من أئمة اللغة والأدب، من قزوين وأقام مدة في همذان ثم انتقل إلى الرّيّ وتُوفّي فيها، من أهم كتبه: " مقاييس اللغة "، و " الصاحبي ". وفيات الأعيان ١ / ١١٨ رقم ٤٩، والأعلام ١ / ١٩٣.

(٢) ينظر: الترادف في اللغة لحاكم مالك لعيبي ٤٧.

(٣) صرّح بذلك في مقدمة كتابه: الصاحبيُّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ٣٥ تح: عمر فاروق الطباع – مكتبة المعارف – بيروت – ط الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣ م

(٤) السابق ٩٧.

(٥) السابق ٩٨.

"لا ريب ": " لا شكّ " فلو كان " الريبُ " غيرَ " الشكّ " لكانت العبارة عن معنى"الريب" بـ "الشكّ " خطأً، فلما عُبّر عن هذا بهذا عُلِم أنّ المعنى واحدٌ)[1].

ولمّا كان مجيء المترادفين معطوفا أحدُهما على الآخر مقتضياً تغايرَهما، فقد خرّج هؤلاء القائلون بالترادف مِثلَ ذلك على أنه من باب التأكيد والمبالغة، قال ابن فارس حاكياً عنهم: (وإنما يأتي الشعرُ بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكانٍ واحدٍ تأكيداً ومبالغةً، كقولهم:

وهندٌ أتى مِنْ دونها النأيُ والبعدُ[2]. (من الطويل)

رابعا: ذِكرُه رأيَ المنكرين لوقوع (الترادف) ومعهم شيخُه (ثعلب) ، وتأييدُه – أعني: ابنَ فارس – إيّاهم: بقوله: (وقال آخرون: ليس منها ـ يعني: التي قيل بترادفها – اسمٌ ولا صفةٌ إلا ومعناه غير معنى الآخر، قالوا: وكذلك الأفعال نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع، قالوا: ففي "قعد" معنىً ليس في "جلس"، وكذلك القول فيما سواه)[3]، ثم عقّب ابن فارس على رأي هؤلاء بقوله:

(وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب)، ثم أيّد هذا الرأي بقوله: (ونحن نقول: إنّ في" قعد" معنىً ليس في "جلس"، ألا ترى أنّا نقول: قام ثم قعد، و: أخذ المقيم والمقعد، وقعدت المرأة عن الحيض، ونقول لناسٍ

---

(١) لسابق نفسه.

(٢) لسابق نفسه، والشعر للحطيئة، وصدره: ألا حبّذا هِندٌ وأرضٌ بها هِندُ، وقبله مطلعُ القصيدة:

ألا طَرَقَتنا بَعدَما هَجَدوا هِندُ وَقَد سِرنَ خَمساً والرِكابُ بِنا نَجدُ

ينظر: ديوانه بشرح حَمَدو طمّاس ٣٩ ـ دار المعرفة ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥ م.

(٣) الصاحبي ٩٨.

من الخوارج: قَعَدَ، ثم نقول: كان مضجعاً فجلس، فيكون القعودُ عن قيامٍ، والجلوسُ عن حالةٍ هي دون الجلوس؛ لأنّ الجلْسَ: المرتفعُ، فالجلوسُ: ارتفاعٌ عمّا هو دونه، وعلى هذا يجري الباب كلُّه)[1].

خامساً: إبطالُه حُجةَ القائلين بالترادف بقوله: (وأمّا قولهم: " إنّ المعنَيَيْنِ لو اختلفا لما جاز أن يُعبّر عن الشيء بالشيء " فإنّا نقول: إنما عُبّر عنه من طريق المشاكلة)[2].

ويخشى ابن فارس أن يُفهم من كلامه هذا أنه يرى أن الألفاظ التي يقال بترادفها إنما هي متباينةٌ تمام التباين، فيحترس وينبّه على أنه لا يمنع وقوعَ (الترادف) الذي عُرف عند المحدثين بالترادف الجزئي، وهذا عين مذهبه الذي يرى أنّ مثل (جلس) و (قعد) يجمعهما معنى عامٌّ واحدٌ، ولكن لا ينطبقان تمام التطابق؛ إذ لكلٍّ منهما خصوصية ليست في الآخر، فيقول: (ولسنا نقول: إنّ اللفظتين مختلفتان فيلزمنا ما قالوه – يقصد: عدم جواز التعبير عن " الريب " بـ " الشك " – وإنما نقول: إنّ في كلّ واحدة منهما معنى ليس في الأخرى)[3].

وبهذا يكون ابن فارس قد منع من وقوع الترادف الكلّي بين الألفاظ، ولم يمنع من وجود الترادف الجزئي، وهذا لا يُجيز استعمال لفظ مكان مرادفه ويؤدّي تمام معناه، وهو الذي نحاول إثباته من خلال هذه الدراسة.

---

(١) السابق ٩٨، ٩٩.

(٢) لسابق ٩٩، والمشاكلة المقصودة هنا – التي هي أحد الألوان البديعية –: ذِكرُ الشيءِ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، وقد قال أبو هلال العسكري: (.. والتقدير: أتى من دونها النأي الذي يكون أولَ البعد، والبعد الذي يكاد يبلغ الغاية) ينظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ٢٣.

(٣) السابق نفسه.

وقد اتفق (الأديب)الحسن العسكري مع إمامٍ (من أئمة اللغـــة والأدب) أحمد ابن فارس – وكلاهما تُوفي سنة ٣٩٥هـــ – فكانَ أحدَهما شرحٌ للآخـــر، أو الآخرَ تلخيصٌ للأول، فقال الحسن: (ولعلّ قائلا يقول: إنّ امتناعك من أن يكـــون للّفظين المختلفين معنىً واحدٌ ردٌّ على جميع أهل اللغة؛ لأنهم إذا أرادوا أن يفسروا " اللُّبَّ " قالوا: هو " العقل ".. وهذا يدلّ على أنّ اللبّ والعقل عندهم سواء.. قلنا: ونحن أيضا كذلك نقول، إلا أنا نذهب إلى قولنا: " اللُّبُّ " وإنْ كان هو العقل فإنه يفيد خلافَ ما يفيد قولُنا " العقل "... وكذلك جميع ما في هذا الباب) [(١)]، وهـــذا واضح في أن الحسن العسكري قائلٌ بما سُـــمّي في العصـــر الحـــديث بـــالترادف الجزئي،وهو من الأدباء النقّاد الذين يستشفون في الكلمات أموراً سحرية ، والأدباءُ شديدو الاعتزاز بألفاظ اللغة ، وينقبون عمّا وراء المدلولات [(٢)].

ومن أقوى الأدلة على عدم وقوع الترادف بمعناه الكلي ما اســـتدلّ بـــه الحسن العسكري على ذلك بقوله: (الشاهدُ على أنّ اختلاف العبارات والأسمـــاء يوجب اختلافَ المعاني: أنّ الاسم كلمةٌ تدلّ على معنىً دلالةَ الإشارة، وإذا أُشيرَ إلى الشيء مرةً واحدةً فعُرفَ، فالإشارة إليه ثانيةً وثالثةً غيرُ مفيـــدة، وواضـــعُ اللغـــة حكيم، لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإنْ أُشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشـــير إليه في الأول كان ذلك صوابا.

---

(١) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ٢٥.

(٢) ينظر: فصول في فقه اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ٣١٣ مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط السادسة ١٤٢٠هـــ ١٩٩٩ م، وقد أشار إلى نقله ذلك من كتاب (في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس) وهو فيه ص ١٥٥ مكتبة الأنجلو المصرية – الطبعة الثالثة ١٩٦٥ م.

فهذا يدلّ على أنّ كلّ اسمين يجريان على معنىً من المعاني وعينٍ من الأعيان في لغةٍ واحدةٍ، فإنّ كلّ واحد منهما يقتضي خلافَ ما يقتضيه الآخر، وإلاّ لكان الثاني فضلا لا يُحتاج إليه، وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء)[1].

وإذا كان هذا هو الحال عند كلّ هؤلاءِ من علماء اللغة والأدب والبلاغة، فإنّ الذين أفرَدوا لإعجاز القرآن الكريم مؤلّفاتٍ، لم يكونوا بمنأًى عن قضية " الترادف "، ومن أشهرهم في القول بعدم وقوعه وأشدّهم في نفيه: أبو سليمان حَمْد الخطّابي ٣٨٦هـ، حيث قرّر أنّ عمود البلاغة هو وضْعُ كلّ نوعٍ من الألفاظ موضعَه الأخصَّ الأشكلَ به، الذي إذا أُبدلَ مكانه غيرُه لزمَ عنه إمّا فسادُ الكلام، وإمّا سقوطُ البلاغة[2].

فلا يترتب على استعمال لفظٍ مكانَ غيرِهِ إلا أحدُ أمرين: فسادُ الكلام، أو سقوط البلاغة، وليس أحدهما بأولى من الآخر في الانحطاط بمستوى الكلام.

ثم ذكر الخطّابي – رحمه الله – أنّ في اللغة ألفاظاً متقاربةَ المعاني، يحسب أكثر الناس أنها متساويةٌ في إفادة بيان المراد من الخطاب، كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبخل والشح.. وغير ذلك[3].

ثم نفى وقوع هذا الذي يحسبه أكثر الناس، معلّلا إياه بقوله: (لأنّ لكلّ لفظةٍ منها خاصيةً تميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها، وإنْ كانا قد يشتركان في بعضها، تقول: عرفتُ الشيءَ وعلمتُه إذا أردتَ الإثبات الذي يرتفع معه الجهل، إلاّ أنّ قولك:

---

(١) ذكر أبو هلال أنّ المبرّد قد سبقه إلى ذلك، ينظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ٢٢.

(٢) ينظر: بيان إعجاز القرآن لحَمْد بن محمد الخطّابي ٢٩ – ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن.

(٣) يُنظر: السابق نفسه.

" عرفتُ " يقتضي مفعولاً واحداً كقولك: عرفتُ زيداً، و" علمتُ " يقتضي مفعولين، كقولك: علمتُ زيداً عاقلاً، ولذلك صارت المعرفة تستعمل خصوصاً في توحيد الله تعالى وإثباتِ ذاته، فتقول: عرفتُ الله، ولا تقول: علمتُ الله، إلاّ أن تُضيفَ إليه صفةً من الصفات فتقول: علمتُ الله عدلاً، وعلمته قادراً، ونحو ذلك من الصفات، وحقيقةُ البيان في هذا أنّ " العلم " ضدّه " الجهل "، و " المعرفة " ضدّها " النكرة " [1] وكذلك فرّق بين الحمد والشكر، البخل والشحّ، وغيرها.

ولهذه الفروق الواضحةِ المؤكّدَةِ، بين هذه المفردات التي يُظَنُّ أنها من المترادفات، رأى الخطّابيُّ أنّ كثيراً من السلف قد قَيّبَ تفسيرَ القرآن؛ حذراً منهم أنْ يَزِلّوا فيذهبوا عن المراد، وإنْ كانوا علماءَ باللسان، فقهاءَ في الدين، فها هو ذا عبدُ الملكِ الأصمعيّ ٢١٦هـ [2] وقد سُئِل عن قوله تعالى: { قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا } [3] فسكتَ، وقال: هذا في القرآن، ثم ذكر قولاً لبعض العرب في جاريةٍ لقومٍ أرادوا بيعَهَا: أتبيعونها وهي لكم شغاف ؟ ولم يزد على ذلك [4].

هكذا يرى الخطّابي أنّه لا يوجد لفظٌ يؤدي المعنى الذي يؤديه لفظٌ آخر مهما كانا متقاربين، داعماً رأيه هذا بالأدلة المقبولة المسلّمة.

---

(١) السابق ٢٩، ٣٠.

(٢) هو: عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهلي، راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، نسبته إلى جدّه أصمع، مولده ووفاته بالبصرة، قال عنه أبو الطيب اللغوي: كان أتقن القوم للّغة وأعلمهم بالشعر، وله مؤلفات كثيرة. الأعلام ٤ / ١٦٢.

(٣) سورة يوسف من الآية ٣٠.

(٤) ينظر: بيان إعجاز القرآن للخطّابي ٣٤.

وهذا الاتجاه في نفي " الترادف " التام الكامل، سار فيه أغلبية اللغويين حديثاً، فقد ذكر الدكتور / أحمد مختار عمر كثيراً من نصوصهم، أولها قول Bloomfield: (إننا ندّعي أنّ كلّ كلمة من كلمات الترادف، تؤدي معنىً ثابتاً مختلفاً عن الأخرى، وما دامت الكلمات مختلفة صوتيا فلابدّ أن تكون معانيها مختلفة كذلك، وعلى هذا فنحن نرى أنه لا يوجد ترادف حقيقي) [١] ثم قال الدكتور بعد ذكره نصوصَ هؤلاء العلماء، الذين منعوا وقوعَ الترادف التام في العربية، مؤيِّدًا لهم، مدلّلا على صحة ما رأوْا:

(يتبين مما سبق أننا إذا أردنا بالترادف: التطابق التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظين في جميع السياقات، دون أن يوجد فرقٌ بين اللفظين في جميع أشكال المعنى..، ونظرنا إلى اللفظين في داخل اللغة الواحدة، وفي مستوى لغوي واحد وخلال فترة زمنية واحدة، وبين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة – فالترادف غير موجود على الإطلاق) [٢].

اتّضح – إذن – من أقوال المانعين، و كذلك المجوزين الذين ضيّقوا أو تجوّزوا أو اشترطوا [٣]: أنْ لا ترادف بين لفظتين بحيث يجوز أن توضع إحداهما مكان الأخرى، وتؤدي كلّ ما تؤديه من غير فرقٍ بينهما في الأداء، فلكلّ معنىً لفظٌ يؤديه، لا يُؤديه لفظٌ آخر سواه.

---

(١) علم الدلالة للدكتور: أحمد مختار عمر ٢٢٤ عالم الكتب – الطبعة الخامسة ١٩٩٨ م.

(٢) السابق ٢٢٧، ٢٢٨.

(٣) ينظر: في اللهجات العربية للدكتور: إبراهيم أنيس ١٥٤ – ١٥٧، وعلم الدلالة للدكتور: أحمد مختار عمر ٢٢٥ – ٢٢٧.

وعليه.. فإذا كانت الألفاظ التي تعبّر عن المعاني المطلوب تصويرها من المنشئ غامضةً عند المتلقي، فهل يلتمس له الواضحَ حتى يفهمَه دون اعتبارٍ بدقّةِ التصوير ؟ أم يحرص على تصوير المعاني المرادةِ بدقّةٍ دون اعتبارٍ بحال المتلقي ؟

سنحاول الإجابة على هذا السؤال فيما يأتي بتوفيق الله.

(٤)

أحوال المتلقي أم مقتضيات النظم ؟

من أبرز مظاهر الحداثة: أنها فتحت المجال أمام المتلقّي، يستنطق النصّ بما شاء، ويرى فيه ما يريد، فالعلاقة بين القارئ والنص – كما يقول " إيزر " أحد أعلام مدرسة " كونستانز " الألمانية، التي تمثّل المصدرَ الأساسَ لمعرفة جمالية النص – ليست علاقةً تسير في اتجاهٍ واحدٍ: من النصّ إلى القارئ،... وإنما هي علاقة تبادلية تسير فيها عملية القراءة في اتجاهين متبادلين: من النصّ إلى القارئ ومن القارئ إلى النصّ، فبقدر ما يقدّم النصُّ للقارئ: يُضفي القارئُ على النص أبعاداً جديدةً، قد لا يكون لها وجودٌ في النص [(١)]، فالنصُّ عندهم مِعطاءٌ، والمتلقّي يُعيدُ إنشاءَه، فيَفهم منه ما يرى أنه يُفيدُه؛ لذلك قالوا عنه: إنه منشئٌ للنصّ من جديد، ومنهم من بالغ فقطع العلاقةَ بين النصّ وصاحبه، ومنهم من غالى فذهب يقول بموتِ المؤلّف [(٢)].

وهذا ناتج عن الاهتمام بدور القارئ في الدراسات النقدية الحديثة، في مجالات: (الأسلوبية، والألسنية، والشعرية، ونقد استجابة القارئ، ونظرية التلقّي أو

---

(١) ينظر: جماليات الأسلوب والتلقي – دراسة تطبيقية – أ د. موسى ربابعة ٩٠، ٩١ مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع – أربد – الأردن.

(٢) ينظر: مدخل إلى علم القراءة الأدبية د. مجدي أحمد توفيق ٧٣ – الهيئة العامة لقصور الثقافة، و: نظرية التلقي أصول وتطبيقات د. بشرى موسى صالح ٣٣ – المركز الثقافي العربي، و: جماليات تلقي لغة الشعر الشواهد الشعرية في شروح المعلقات د. نهى فؤاد عبد اللطيف السيد ٢٥ – مكتبة الآداب – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠ م، وينظر: دليل الناقد الأدبي إضاءة لأكثر من سبعين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا د. ميجان الرويلي، د. سعد البازعي ٢٤١ – ٢٤٦ – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب – الطبعة الثالثة ٢٠٠٢ م.

الاستقبال) ، وقد ظهرت بعض المسميات منها: (المفاجأة، والتوقع، والانتظار الخائب أو المحبط، والانحراف، والصدمة، والفجوة أو الفراغ، والتوتر، ومسافة التوتر،وأفق التوقع) ، وكلُّ هذه العناصر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاركة القارئ في استخراج خبايا النصِّ، والوقوفِ عند المدهشِ والمثيرِ فيه، فغدا دَورُه كامناً في الكشف عن أعماق النصِّ بشكلٍ يجسِّد تفاعلاً خلاّقاً بين النصّ والقارئ [(١)]، فلم تَعُد السلطة للنصّ فقط على المتلقي، وإنما يقوم هو الآخر بممارسةِ سلطةٍ على النصّ، حتى يستطيع أن يَدخل إلى عالَمه، ويشاركَ في إكمال ما هو غائبٌ فيه، فقد أصبح القارئ قوةً فعّالةً نشطةً، مشارِكةً، مبدعةً، منتجةً، فهو الخالق الحقيقي للمعنى [(٢)]، وهو " المبدع المشارك "، لا للنصّ نفسه، بل لمعناه، وأهميته، وقيمته [(٣)].

وتحويل الاهتمام إلى العلاقة بين " القارئ والنص " – بعد أنْ كان مقصورا على " النصِّ "، كما هو أساسُ " المنهج البنيوي " الذي كان سائداً في الستينات من القرن العشرين [(٤)]– هو ما أتت به " نظرية التلقّي "، التي أخذت مكانتها كمنهجٍ مكتملٍ في نهاية الستينات وبداية السبعينات من ذلك القرن.

فالنصّ باعتقاد البنيويين يتضمّن معناه في داخله، وشروطُ تفسيرِه تكمن فيه، أما عند أصحاب " نظرية التلقي " فالفهمُ بِنْيةٌ من بنيات العمل الأدبي، والفهمُ

---

(١) ينظر: جماليات الأسلوب والتلقي دراسة تطبيقية أ د. موسى ربابعة ٨٦، ٨٧ – مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع – أربد – الأردن.

(٢) ينظر: جماليات الأسلوب والتلقي دراسة تطبيقية أ د. موسى ربابعة ٨٥ –، و: مدخل إلى علم القراءة الأدبية ٨٠، و: نظرية التلقي أصول وتطبيقات ٤١.

(٣) ينظر: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك د. عبد العزيز حمودة ٢٨٢ – عالم المعرفة – الكويت – ١٩٩٨م.

(٤) ينظر: نظرية التلقي أصول وتطبيقات ٣٢

هو عملية بناءِ المعنى وإنتاجُه، وليس الكشفَ عنه أو الانتهاءَ إليه، والمحمولُ اللسانيُّ مؤثّرٌ واحدٌ من مؤثّرات الفهم، لابد من تغذيته بمرجعيات ذاتية قائمة على فعل الفهم من لدن المتلقي [١].

وهذا الاتجاه الذي يركز على " المتلقي " ويُصرّ على إبراز دَوره، يوجه كلّ اهتمامه إلى خَلْق الحس الجمالي لديه، وهذا الحس يَنتُج عن التأثير الذي يُمارس عليه باللامتوقع أو " التوقع الخائب "، وهو الذي يشكّل لذةَ التقبلِ لدى القارئ [٢].

(والخطر الذي يحدق بهذه التصورات هو الوصول إلى إلغاء النص، إثباتاً لقدرة القارئ وفعاليةِ نشاطه، فيصير القارئُ خالقاً من عدم) [٣].

ولما كان العُمر المنهجيُّ الحديثُ ينطوي على ثلاث فترات: فترة " المؤلّف " وتمثلت في نقد القرن التاسع عشر (التاريخي – النفسي – الاجتماعي..) ، وفترة " النصّ " التي أوجدها النقد البنائي في الستينات من القرن العشرين، وفترة " القارئ " أو " المتلقي " كما في اتجاهات ما بعد البنيوية [٤]، وكان المنهج الأكثر انتشارا وذيوعا هو ما بعد البنيوية، وهو الذي يُعنَى بالقارئ والمتلقّي: كان الولوعُ به أشدّ، واعتناقُ الناس له أكثر، فرأَوْا في كلّ ما يقرؤون مُتَلَقّياً يَضعه صاحبُ النص نصبَ عينيه، يراعيه ويراقبه.

---

(١) ينظر: السابق ٤٣.

(٢) ينظر: جماليات الأسلوب والتلقي ٨٩.

(٣) مدخل إلى علم القراءة الأدبية ٧٤، ٧٥.

(٤) نظرية التلقي أصول وتطبيقات ٣٢.

قيل: (وعبد القاهر الجرجاني في تحليله للعلاقات النحوية يميل إلى ربطها بالمتلقّي، بل يجعل مهمةَ الناظم هادفةً الى توصيل المعنى إلى السامع باعتبار تواجده في سلسلة النظم تواجداً بيّنًا، فيقول: وليت شعري هل يُتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقَها بمعنى كلمةٍ أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تُعْلِم السامع بها شيئاً لا يعلمه، ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تُعلِم السامعَ معانيَ الكلم المفردة التي تكلّمه بها، فلا تقول: خرج زيدٌ: لتعلِمَه معنى " خرج " في اللغة، ومعنى " زيدٌ "، كيف ومحالٌ أن تكلّمه بألفاظٍ لا يعرف هو معانيها كما تعرف) [(١)].

والمتفحص لكلامه – رحمه الله – لا يجده قَصَدَ ميلاً من صاحب النص لربط معاني النحو بالمتلقّي، ولا توصيلَ المعنى إليه، بل الذي يُفهَم منه: أنْ لا اهتمام للنّاظم سوى ترتيب كلماته ترتيباً يصوّر المعنى المقصودَ له، فمهمةُ صاحبِ النص في كلام الإمام المذكور: تصويرُ المعنى لا توصيله.

والمتلقّي لا يكون محلّ اهتمامٍ ومراعاةٍ من المتكلم – عند الإمام عبد القاهر – إلا إذا اعترته إحدى حالات: الإنكار أو الشك والتردد أو خلو الذهن، و هذا حقٌّ وبذلك قال من ذكرنا عنه النصّ السابق [(٢)].

وقد رأيت من شدة اعتناءِ أحد الباحثين في عصر ما بعد البنيوية، أو ما بعد الحداثة بـ " المتلقي "، واهتمامِه بوجوده في تصانيف أعلامٍ من العلماء، أن صدّر كلاماً نَقَلَه عن الإمام عبد القاهر بقوله [فقارئ النص] ثم ذكر نصّ الإمام

---

(١) البلاغة والأسلوبية د. محمد عبد المطلب ٢٤٣، ٢٤٤، وينظر دلائل الإعجاز ٤١٢.

(٢) السابق ٢٤٤.

وهو: (قد تحمّل فيه المشقةَ الشديدةَ، وقطع إليه الشُّقّةَ البعيدةَ، وأنه لم يصل إلى درّه حتى غاص، ولم ينل المطلوبَ حتى كابد منه الامتناعَ والاعتياصَ)[١]، وبالرجوع إلى نص الإمام تبيّن أنّ أول كلامه (رحمه الله): (هذا، وإنْ توقفتَ في حاجتك أيّها السامعُ للمعنى، إلى الفكر في تحصيله، فهل تشكّ في أنّ الشاعر الذي أدّاه إليك، ونشرَ بزّه لديك، قد تحمّل فيه المشقة الشديدة... إلى آخر الكلام[٢].

وهذا واضح في أنّ الباحثَ حمّل كلام الإمام ما لا يحتمل؛ لأنّ الشأن والواقع أنّ الذي تحمّل المشقة هو المنشئ، والباحثُ بدَّله بـ " قارئ النصّ "؛ حتى يجعل للمتلقي دوراً وإيجاداً، وتعباً وإنشاءً.

والمعتدلون مِمّن يعتنقون " نظرية التلقّي "، من الباحثين العرب في العصر الحاضر[٣]، إذا راموا أن يُظهِروا أصالتَهم، وارتباطَهم الوثيقَ بتراثهم العربيّ، حاولوا أنْ يُرجعوا أُصولَ تلك النظرية إلى كثيرٍ من النُّقّاد العرب البارزين، كمحمد ابن طَباطَبا العلوي ٣٢٢هـ[٤] في كتابه " عيار الشعر " (محوراً تنظيريًّا)، وكلٌّ من: الحسن الآمدي ٣٧٠هـ في موازنته بين شعر أبي تمام والبحتري، وعلي بن عبد العزيز الجرجاني ٣٩٢هـ[٥] في وساطته بين المتنبي وخصومه، (نموذجين تطبيقيّين).

---

(١) هذا من بحث بعنوان: (المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني) على الشبكة العنكبوتيه للدكتور / ماجد بن محمد الماجد ١٢٥.

(٢) أسرار البلاغة ١٤٥.

(٣) من هؤلاء: د. بشرى موسى صالح في كتابها: نظرية التلقي أصول وتطبيقات، تحت عنوان " مكانة المتلقي في نقد القرن الرابع الهجري " صفحات: ٦٣ – ٧٦.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طَبَاطَبَا الحسني العلوي، أبو الحسن، شاعر مفلق وعالم بالأدب، مولده ووفاته بأصبهان، من كتبه: عيار الشعر، تهذيب الطبع، الأعلام ٥ / ٣٠٨.

(٥) هو: علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني، أبو الحسن: قاضٍ من العلماء بالأدب، من كتبه: الوساطة بين المتنبي وخصومه، في الأعلام ٤ / ٣٠٠، ووفاته في وفيات الأعيان: ٣٦٦هـ، وفي سير أعلام النبلاء:

أمّا ابن طَباطَبا العلوي: فكلامُه في عيار الشعر، يُعَدّ واحداً من الروافد التي استقى منها الإمام عبد القاهر أصول " نظرية النظم " التي أقام بناءَها، والتي تُعنَى بنظم المعاني في الذهن، ثم المعاني تَختارُ ألفاظَها المصاغة على حسب صياغتها [١]، ولا مجال في ذلك للمتلقّي، قال العلوي: (فإذا أراد الشاعر بناءَ قصيدةٍ مَحَضَ المعنى الذي يريد بناءَ الشعر عليه في فكره نثراً، وأعدّ له ما يُلبسُهُ إيّاه من الألفاظ التي تطابقه، والقوافي..، والوزن..) [٢].

وأما ما قاله كلٌّ من " الآمدي " و " الجرجاني " مِمّا قد يُفهم منه أنهما قائلان بالتلقي ومحورية المخاطب، فيحتاج إلى دراسة مستقلة؛ لتَتَبُّعِ وتحقيقِ ما عندهما، مما قد يُوَجَّه إلى القول بأنه من هذه الإرهاصات أو الجذورِ لنظرية التلقّي.

وأقدمُ مَنْ يُقال عنه إن عنده جذوراً لـ" نظرية التلقّي " هو: بِشْر بن المعتمر ٢١٠هـ، حيث جاء في صحيفته: (ينبغي للمتكلم أنْ يَعرف أقدارَ المعاني، ويوازن بينها وبين أقدارِ المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقةٍ من ذلك كلاماً، ولكلّ حالةٍ من ذلك مقاماً، حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدارَ المعاني على أقدار المقامات، وأقدارَ المستمعين على أقدار تلك الحالات) [٣].

ولعلّ هذه النظرة إلى المخاطب جاءت من فَهم بعضهم لمصطلح: (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) أنّ المقصود حالُ المخاطب، و معنى هذا أنّ المتكلم لابدّ أنْ يعرف

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ٥٤.

(٢) عيار الشعر لابن طباطبا العلوي ٧، ٨ – تح: د عبد العزيز بن ناصر المانع – كلية الآداب جامعة الملك سعود – دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م – الرياض – المملكة العربية السعودية.

(٣) البيان والتبيين ١ / ١٣٨، ١٣٩، وينظر: نظرية التلقي أصول وتطبيقات ٦٠.

أحوال المخاطَبين النفسية، فيلزمه المعرفة الدقيقة بعلم النفس، حتى يخاطبهم بما يتأثرون به، وحتى يبلغ ما يريد من التأثير فيهم [١].

غير أنه لم يُؤثر عن بشر بن المعتمرِ مكانٌ بين النقّاد أو المؤلّفين الأدباء، فغالبُ الظن أنّ الجاحظ لم يذكر ما جاء في صحيفته لأهميتها الأدبية أو النقدية، بل لمكانةِ صاحبِها الاعتزالية عنده، وكيف لا ؟ ولصاحب الصحيفة قصيدةٌ في أربعين ألف بيتٍ، ردّ فيها على جميع المخالفين، ولا مخالفة له أشدّ من اعتزاله ودعوته إليه، وقال عنه محمد الذهبي ٧٤٨هـ [٢]: (لم يُؤتَ الهدى، وطال عمرُه فما ارعوى) وقال عنه أيضا: (وله كتاب " تأويل المتشابه " و كتاب " الرد على الجهال " و كتاب " العدل " وأشياء لم نرها ولله الحمد) [٣].

وعلى فرض أنّ بِشْراً كانت له مكانةٌ بين الأدباء والنقّاد، تُؤهّله لأنْ يُؤْخذ عنه، فإنّ في كلامه بعد النصّ السابق ما يُفهَم منه أنه يقول بضرورة اختيار الألفاظ التي تتناسب مع الغرض المسوق له الكلام، قال: (فإنْ كان الخطيبُ متكلماً تجنبَ ألفاظ المتكلمين، كما أنه إنْ عبّر عن شيءٍ من صناعة الكلام واصفاً أو مجيباً أو سائلاً، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين؛ إذ كانوا لتلك العبارات أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحنّ و بها أشغف، ولأنّ كبار المتكلمين ورؤساء

---

(١) ينظر ما قاله د شوقي ضيف في أثناء حديثه عن أفلاطون والتأثر به في كتاب: في النقد الأدبي ١٥ – دار المعارف – الطبعة التاسعة، وينظر: البلاغة والأسلوبية د محمد عبد المطلب ٢٣٦.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، حافظ مؤرخ علامة محقق، مولده ووفاته بدمشق تصانيفه كثيرة تقارب المئة، منها: سير أعلام النبلاء، تذكرة الحفاظ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الأعلام ٥ / ٣٢٦-

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠ / ٢٠٣ رقم ٤٦ طبعة مؤسسة الرسالة.

النظّارين، كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغَ من كثيرٍ من البلغاء، وهم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني)[١].

فقوله: (فإنْ كان الخطيبُ متكلّماً تجنّبَ ألفاظ المتكلمين) ، أيْ: أنّ الخطيب إذا كان من علماء الكلام، فإنّه إذا خطبَ لا ينبغي أن يستعمل ألفاظ المتكلمين، أما إذا كان يتحدث عن أشياء متعلقة بعلم الكلام وجب عليه أن يستعمل ألفاظاً خاصةً بعلم الكلام، وذلك أقرب إلى " النظم " وأبعد من التلقي.

ويبدو أنّ إطلاقَ الحرية للمخاطَبين يفهمون ما يشاءون، ويُؤوِّلون ما يريدون، ومراعاةَ حالهم، والاعتناءَ بهم في الإنشاء الأدبي، وجعْلَهم نُصْبَ أعين المنشِئين: من سمات المذهب الاعتزالي على وجه العموم، فهاهو ذا العلامة محمود الزمخشري ٥٣٨هـ[٢] يقول عند حديثه عن تحول الأسلوب من الغيبة إلى الخطاب في قوله تعالى: { مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ }: (ولأنّ الكلام إذا نُقِلَ من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ كان ذلك أحسنَ تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه، من إجرائه على أسلوبٍ واحدٍ)[٣]، وهذا يعني أنّ المتوقّع لدى المتلقّي لا يؤثّر في وعيه، أو

---

(١) البيان والتبيين ١ / ١٣٩.

(٢) هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، كبير المعتزلة، كان رأسا في البلاغة والعربية والمعاني والبيان، قال عنه الذهبي: وكان داعيةً إلى الاعتزال الله يسامحه، وُلد في خوارزم وجاور في مكة زمنا من أشهر كتبه: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وأساس البلاغة، والمفصّل، والفائق في غريب الحديث.. سير أعلام النبلاء ٢٠ / ١٥١ – ١٥٦، والأعلام ٧ / ١٧٨،

(٣) الكشاف للزمخشري ١ / ١٢٠ – تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، ومشاركة أ د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي استاذ البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، مكتبة العبيكان الرياض ١٤١٨هـ ١٩٩٨ م.

على الأقل ليس له قبولٌ عنده، بقدر الذي يخيِّب توقعَه أو يفاجئُه، والمسمَّى بـ (الأسلوبية التأثيرية) عند أحد دعاة التلقي في العصر الحديث [١].

ومع أن الزمخشري أعقب ذلك بقوله) وقد تختصّ مواقعُه بفوائد..) وذكر ما يُفهِمُ أنْ ليست الغاية من الالتفات تنبيهَ السامع فحسب، بل تَتحقّق به معانٍ يتوقف أداؤها عليه، إلاّ أنّ نصر الله ابن الأثير ٦٣٧هـ تتبّعه، وردّ كلامه الأول الذي قاله معتبراً فيه حالَ المخاطب، من إرادةٍ لتطريته وإصغائِه، فقال بعد أن أورد كلامه: (وليس الأمر كما ذكره؛ لأنّ الانتقالَ في الكلام من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ، إذا لم يكن إلاّ تطريةً لنشاطِ السامع، وإيقاظاً للإصغاءِ إليه، فإنّ ذلك دليلٌ على أنّ السامع يملّ من أسلوبٍ واحدٍ، فيُنقَلُ إلى غيره، ليجد نشاطاً للاستماع، وهذا قدحٌ في الكلام، لا وصفٌ له؛ لأنه لو كان حسناً لما ملّ) [٢]، وهذا من طيّب الكلام، وهو مُقنعٌ في بابه. ومما ساقه ابن الأثير إبطالاً لرأي الزمخشري بالحُجة:

= لو كان كما قال الزمخشري لكان – يعني: الالتفات – لا يُطلب إلا في الكلام الطويل، لكنه وُجِد في الكلام القصير في القرآن الكريم [٣].

= مفهوم مراد الزمخشري أن الالتفات يستعمل قصداً للمخالفة بين الأسلوبين، لا لاستعمالِ الأحسن، فيلزمه أنّ الكلام إذا طابق مقتضى الحال، ولم يحدث فيه

---

(١) هو: ستانلي فيش، ينظر جماليات الأسلوب والتلقي ٨٧.

(٢) المثل السائر٢ / ١٦٩.

(٣) ينظر السابق نفسه.

انتقالٌ فهو ليس بحسنٍ، وهذا القول فيه ما فيه [١]. ثم قال متعجباً مِمّا ذهب إليه الزمخشري: (وما أعلم كيف ذهب على الزمخشري، مع معرفته بفن الفصاحة والبلاغة)[٢].

وبعد ردّه كلامَ الزمخشري، ذكر ما يراه هو دافعاً إلى تحويل الأسلوب من طريقٍ إلى طريقٍ، بأنّ ذلك لا يكون إلا لفائدة اقتضته، وهذه الفائدة لا تُحدّ بحدٍّ، ولا تُضبَط بضابطٍ؛ لأن " تعظيم شأن المخاطَب " قد يتحقق بالانتقال من الغيبة إلى الخطاب، وقد يتحقق بالانتقال من الخطاب إلى الغيبة، كما في فاتحة الكتاب المعجز، فقد انتقل الأسلوبُ في أولها من الغيبة إلى الخطاب { مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ}؛ لتعظيم شأن المخاطب، وفي آخرها من الخطاب { أَنْعَمْتَ } إلى الغيبة {الْمَغْضُوبِ }؛ تعظيماً لشأن المخاطب، لأنّ ترْكَ مخاطَبَتِه – سبحانه – بإسناد الغضب إليه: تعظيمٌ لخطابه، فالغرضُ الموجِبُ لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرةٍ واحدةٍ [٣].

المهم أنّ صاحب المثل السائر لم يقنع بأن تكون فائدة الالتفات وغايته هي تحريك نشاط السامع وإيقاظه، بل لا يُسلّك واحدٌ من طُرُقِه إلا لمعانٍ يتوقّف أداؤها عليه، ولا يُؤديها غيره.

---

(١) ينظر: السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر: السابق ٢ / ١٧١.

ومع ذلك فإنه لَيُوجَدُ في تراثنا ما ليس للمخاطَب فيه هذه السلطة، وذلك أنّ الجهةَ التي تُراعَى عند إنشاء الكلام، ما هي إلا " المعنى " الذي يريدُ صاحبُه أن يُعبِّر عنه، وما أحسن قول ابن يعقوب: (لكلّ امرئٍ في باب البلاغة ما نوى)[١]، وهذا هو المعنيُّ بقولهم في معنى " البلاغة ": (مطابقةُ الكلام لمقتضى الحال) ، فاللفظ الذي يؤدّي " المعنى " بدقةٍ وتمامٍ ولا يُؤديه لفظٌ آخر غيره هو البليغ، ولو كان غيرَ معلومٍ أو مقبولٍ لدى مُتلقّيه، لا سيما وأن " الترادف " قد نَفَى وقوعَه جمعٌ غفيرٌ من العلماء، الترادفُ الذي يَسمح بوضع كلمةٍ مكان أخرى، وتُؤدّي معناها بتمامه، و " المتلقّي " لا يُراعَى إلاّ في حالاتٍ معيَّنةٍ، وهي ما يكون عليه من خلوٍّ للذهن أو شكٍّ أو إنكارٍ.

وهذا ما يؤخذ من كلام الإمام عبد القاهر وهو يتكلم عن النَّظْم، قال: (ليس النظمُ إلا أن تضع كلامَك الوضعَ الذي يقتضيه علمُ النحو)[٢]، والمراد من هذا القول (أنّا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظمُ بنظمه غيرَ أنْ ينظرَ في وجوهِ كلّ بابٍ وفروقِه)[٣]، (والوجوهُ والفروقُ كثيرةٌ ليس لها غايةٌ تقفُ عندها، ونهايةٌ لا تجدُ لها ازدياداً بعدها)[٤] (فيَعرفَ لكلٍّ من ذلك موضعَه، ويجيءَ به حيث ينبغي له)[٥]، وقال: (فيصيبَ بكلٍّ من ذلك مكانَه، ويستعملَه على الصّحة وعلى ما ينبغي

---

(١) مواهب الفتاح ١ / ٢٧٧.

(٢) دلائل الإعجاز ٨١.

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق ٨٧.

(٥) السابق ٨٢.

له)[١]، وقال: (ثم اعلم أنْ ليست المزيةُ بواجبةٍ لها في أنفسِـها..، ولكـنْ تعـرض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضع لها الكلام، ثم بحسب موقعِ بعضِها من بعـضٍ، واستعمال بعضها مع بعض)[٢]، وقال: (ليس من فضلٍ ومزيةٍ إلا بحسب الموضـع، وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤمّ)[٣].

فالمأخوذ من كلامه (رحمه الله) أنْ لا اعتبار- عند إنشاء القول - إلا للمعنى الـذي يريد صاحبُهُ أن يصوّره أو يُعبّر عنه، وفيما يأتي تطبيقٌ لهذا، أولهما: من علم المعـاني الذي تُحقّقُ ثمرتُه المطابقةَ لمقتضى الحال، والأخر: من التشبيه الذي قيل في سـبب ذكره في علم البيان: لِبناء الاستعارة عليه، وقيل: لأنه يورَدُ بأساليبه المعنى الواحـدُ بطرقٍ مختلفةٍ في وضوحِ الدلالةِ.

أولاً: ما حصل من بَشّار بن بُرد ١٦٧هـ[٤]، عندما قال قصيدةً في سَلْم بن قُتَيْبَة ١٤٩هـ[٥]، وجاءه كلٌّ من (زَبّان) أبي عمرو بن العلاء ١٥٤هـ[١] وخَلَف الأحمر ١٨٠هـ[٢] يسألانه - متواضعَيْن معظّمَين إياه كعادتهما -: ما هذه

---

(١) لسابق نفسه.

(٢) السابق ٨٧.

(٣) السابق نفسه.

(٤) هو: بشّار بن بُرْد العُقيلي بالولاء، قيل: نسبةً إلى امرأة " عُقيلية "، قيل إنها أعتقته من الرق، أبو معاذ، وكان ضريرا، نشأ بالبصرة وقدم بغداد،: أشعر المولدين على الإطلاق، أصله من طخارستان، أدرك الدولتين الأموية والعباسية، قال الجاحظ: كان شاعراً راجزاً سحّاعاً خطيباً..، وأتهم بالزندقة فمات ضرباً بالسياط، ودُفِن بالبصرة. الأعلام ٢ / ٥٢

(٥) هو: سلم بن قُتيبة بن مسلم الباهلي الخراساني، أبو عبد الله: والي البصرة، وليها ليزيد بن عمر بن هبيرة في أيام مروان ابن محمد، ثم وليها في أيام أبي جعفر المنصور، فكان من الموثوق بهم في الدولتين (الأموية والعباسية)

القصيدة التي أحدثتها في سَلْم بن قتيبة ؟ قال: هي التي بلغتكم.. قالوا: فأنشِدْناها يا أبا معاذ، فأنشدهما [من الخفيف]:

بَكِّرَا صاحبيَّ قبل الهجير إنّ ذاكَ النجاحَ في التبكير

حتى فَرَغ منها، فقال له خلفٌ: لو قلتَ يا أبا معاذٍ مكانَ " إنّ ذاك النجاحَ في التبكير ": " بكّرا فالنجاحُ في التبكير " كان أحسنَ، فقال بشّار: إنما بنيتُها أعرابيةً وحشيّةً، فقلتُ: إنّ ذاك النجاح في التبكير، كما يقول الأعرابُ البدويُّون، ولو قلتُ: " بكّرا فالنجاحُ " كان هذا من كلام المولّدين، ولا يشبه ذاك الكلامَ، ولا يدخل في معنى القصيدة. فقام خلفٌ فقبّلَ بين عينَيه [٣].

فقد أراد صاحبُ القول معنىً، وأراد متلقّيه معنىً آخر، ولكنّ بشّاراً لم يأخذ بما أراده هذا المتلقّي، رغم علمِه بشاعريته، وذيوعِ خبَرِهِ، وعلمِه بالأدبِ والشعرِ.

---

(١) هو: زَبّان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويُلقّب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، وُلد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، قال الفرزدق:

ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها حتى أتيت أبا عمرو ابن عمار

قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعرابٍ أدركوا الجاهلية. الأعلام ٣ / ٤١.

(٢) هو: خَلَف بن حيان، أبو محرز، المعروف بالأحمر: راوية، عالم بالأدب، شاعر، من أهل البصرة، كان أبواه مولَيين من فرغانة، أعتقهما بلال بن أبي موسى الأشعري، معلّم الأصمعي ومعلّم أهل البصرة، وقال الأخفش: لم أدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف والأصمعي، وكان يضع الشعر وينسبه إلى العرب، وله ديوان شعر.. الأعلام ٢ / ٣١٠.

(٣) ذكرها الإمام عبد القاهر في معرض حديثه عن " الغموض والخفاء " في دلائل الإعجاز ٢٧٢، ٢٧٣.

أراد المتكلّم أن تكون القصيدةُ كلُّها أعرابيةً وحشيةً، أي: على عُرف البدويّين الذين يتكلمون بالسليقة، ولغتُهم سليمةٌ، وذلك أنّ الجملةَ الأولى من البيت (بَكّرَا صاحبيَّ قبل الهجير) أمرٌ لصاحِبَيْه بالتبكير، وشأنُ هذا الأمر أن يُثير استشرافَ مَنْ أُلقِيَ إليه وتَرقُّبَه للخبر الآتي بعده؛ لِمَا في هذا الأمر من إشارةٍ وتلويحٍ إليه، فيصير صاحباه كأنهما سائلان متردِّدان، وقوانينُ اللغة وأعرافُها يوجبان تأكيدَ مثلِ هذا الخبر، قياساً على قولِه تعالى: { وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا }[1] وقولِه تعالى: {وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي }[2]، فضلاً عمّا تفيده (إنّ) من ربطِ الجملةِ بعدَها بالتي قبلَها، فيُرى الكلامُ بها مستأنفاً غير مستأنف – على حد تعبير الإمام عبد القاهر[3].

فكان واجباً التعبيرُ بما أصرّ عليه المتكلم، وقد فعل بشّار، فجاء كلامه مطابقاً لمقتضى الحال؛ لأنه صاحب المعنى، وهو الذي يختار له ما يصوِّره من مفرداتٍ ونظومٍ[4]، وبشّارٌ شاعرٌ محكومٌ له بالسبق، بل هو أشعرُ المولّدين على الإطلاق، وكثيراً ما يُستشهد بروائعَ من شعره.

قال الإمام عبد القاهر: (ألا ترى أن الغرضَ من قوله (إنّ ذاكَ النجاحَ في التبكير) = جُلُّه أنْ يُبيِّن المعنى في قوله لصاحبيه: (بكّرا) وأن يحتجّ لنفسه في الأمرِ

---

(١) سورة المؤمنون من الآية ٢٧.

(٢) سورة يوسف من الآية ٥٣.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٧٣.

(٤) للأستاذ الدكتور محمد أبو موسى جهدٌ طيّبٌ في بيت بشّارٍ هذا،غير أنه توجد فيه روح التلقّي وهذا البحث يسعى إلى خلاف ذلك.ينظر:خصائص التراكيب دراسة تحليلية علم المعاني ٨٥ مكتبة وهبة ط الرابعة ١٤١٦هـ

بالتبكير، ويُبيِّنَ وجهَ الفائدةِ فيه ؟) [1]، وهذا سرُّ الفصل بين هذه الجملة والتي قبلها.

ولو أن للمتلقّي سلطةً على النصِّ، أو اعتباراً عند الإنشاء، لأكبَرَ بشارٌ هذا العالمَ الشاعرَ، الخبيرَ باللغةِ والأدبِ، فغيّرَ في البيتِ على ما يرى، ولو حصل، لكان قد ترتّبَ على ذلك سقوطُ هذا البيت من نسق الجودة والبدوية، الذي جاءت عليه القصيدة، ولَكانَت داخلةً في كلام المولّدين، وهي الأعرابيةُ الوحشيةُ، فضلاً عن ضياعِ عجيبِ الربطِ الذي تُؤدِّيه (إنّ).

ثم إنّ قيامَ خلفٍ – وقد رُدَّ رأيُه – وتقبيلَه بين عينيْ بشّارٍ، لأقوى دليلٍ على رجوعِه عن رأيه، وقبولِه تعليلَ منشئ النصِّ، ولو كان هذا المتلقّي – وهو مُعلّم الأصمعيِّ وأهلِ البصرةِ، وهو الأعلمُ بالشعرِ – لم يقنع برؤية الشاعر لَمَا كان منه من خُضُوعٍ ولا تقبيلٍ، وما رجوعُه وقَبولُه، إلا لِمَا رأى من حسنِ النظم ودِقّةِ الأداءِ.

ومن أقوَى المؤكّدات لذلك، سكوتُ إمامِ اللغةِ وأعلمِ الناسِ بالأدبِ والعربية والقرآنِ والشعرِ: زَبّان بن عمّار (أبي عمرو ابن العلاء) وقد حضر هذا النقدَ، وسمعَ رؤيةَ المتلقّي ورفضِ المنشئ إياها.

ثانياً: ما حصَل من أبي الطيب المتنبي عندما استنشدَهُ سيفُ الدولة قصيدتَهُ التي قالها في مدحه لَمّا فتَحَ ثغر الحدث، التي مطلعها: [من الطويل]

عَلى قَدرِ أَهلِ العَزمِ تَأتي العَزائِمُ وَتَأتي عَلى قَدرِ الكِرامِ المَكارِمُ

---

(١) دلائل الإعجاز ٣٢٣.

فلمّا بلغ قولَه:

وَقَفتَ وَما في المَوتِ شَكٌّ لِواقِفٍ كَأَنَّكَ في جَفنِ الرَدى وَهوَ نائِمُ

تَمُـرُّ بِكَ الأَبطالُ كَلمى هَزيمَةً وَوَجهُكَ وَضّـاحٌ وَثَغرُكَ باسِمُ

انتقده سيف الدولة فيهما بأنّهما لم يلتئم شطراهما، وكان عليه أن يقول:

وَقَفتَ وَما في المَوتِ شَكٌّ لِواقِفٍ وَوَجهُكَ وَضّـاحٌ وَثَغرُكَ باسِمُ

تَمُـرُّ بِكَ الأَبطالُ كَلمى هَزيمَةً كَأَنَّكَ في جَفنِ الرَدى وَهوَ نائِمُ

ولمّا جاء في ردّ أبي الطيب عليه: (.. مولانا يعلم أنّ الثوب لا يعلمه البـزّازُ كما يعلمه الحائكُ؛ لأنّ البزّاز يعرف جملتَه، والحائكُ يعرف جملتَه وتفصيلَه؛ لأنه أخرجَه من الغزْلية إلى الثوبيّة)[1]، (وهو يعني بهذا أنّ وجوه المناسبة في نظم الكلام تختلف وتتعدّد، وأنّ بعضَها يكون أرجحَ من بعضٍ)[2] وهذا صريحٌ في أنّ الشاعرَ صاحب النصّ ومُنْشِئَه هو الأعلم به وبمدى تصوير نظمِه ما يريد، وفي تعليل أبي الطيب ما جاء عليه بيتاه ما يشهدُ لذلك قال: (لمّا ذكرتُ " الموتَ " في صدر البيت الأول أتبعتُه بذكر " الردى " في آخره؛ ليكون أحسنَ تلاؤما، ولمّا كان وجهُ المنهزمِ الجريحِ عبوساً وعينُه باكيةً قلتُ:

" ووجهُك وضّاحٌ وثغرُكَ باسم "؛ لأجمعَ الأضداد)[3].

---

(١) القصة أوردها نصر الله ابن الأثير في المثل السائر ٣ / ١٦٥، ١٦٦، وهي أولى في شرح عبد الرحمن البرقوقي لديوان المتنبي ٤ / ١٠١، ١٠٢، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.

(٢) قال ذلك محمد الطاهر ابن عاشور في تفسير التحرير والتنوير – القسم الثاني من الجزء الثامن ص ٢٤٨، الدار التونسية للنشر ١٨٨٤ م.

(٣) المثل السائر ٣ / ١٦٦.

ثم أيُّ معنىً وأيُّ وجهٍ – على رأي سيف الدولة – في تشبيه " مرور الأبطال وهيَ كَلْمَى ومنهزمةٌ " بـ " سيف الدولة وهو في جفن الردى، والردى نائمٌ مطبقٌ جفنَيه عليه فلم يبصره، بل وغَفَلَ عنه بالنوم فسَلِم " ؟!

إنّ محصول هذا التشبيه الذي لا معنى له هو قراءة المتلقّي الذي يمثله سيف الدولة الحمداني، بما له من مكانة في تذوّق الأدب، وماذا لو أنّ أبا الطيب كان قد أقرّه على ما رآه في بيتيه من أجْلِ رغبةٍ أو رهبةٍ ؟

لكنْ ما أحسنَ ما أصرّ عليه أبو الطيب بما فيه من تشبيهِ " وقوفِ سيفِ الدولةِ في ساحةِ القتالِ حين لا يَشُكّ واقفٌ في الموتِ " به – أيْ: بسيف الدولة – " وهو في جفنِ الرّدَى والرّدَى نائمٌ.. "، إنه لتشبيه بليغ صائب، استحقّ به المتنبي ثناءً حسناً؛ لِما له من روعةٍ في التصويرِ والإقناعِ، وبقدْر ما في النظم الذي رآه سيف الدولة من سوءٍ وفسادٍ، بقدر ما في هذا الوجه من إصابةٍ وبيانٍ.

ومن أقوى الحُجَج على عُلُوّ درجة هذا التشبيه وإصابته ما قاله الواحديّ: (ولا تطبيقَ بين الصدرِ والعجُزِ أحسنَ من بيتَيْ المتنبي؛ لأنّ قوله: " كأنك في جفن الردى وهو نائم " هو معنى قوله: " وقَفْتَ وما في الموت شكٌّ لواقفٍ "، فلا معدلَ لهذا العجُزِ عن هذا الصدر) [1].

وهذه العبارة ليس لحُسنها نهايةٌ – على حد تعبير الإمام عبد القاهر إذا ما أُعجِب ببعض الصياغات –؛ لأنّ قوله عن المشبه به: (هو معنى قوله " وقَفْتَ وما في الموت شكٌّ لواقفٍ ") يجعل جملة المشبَّه به (أنت في جفن الردى وهو نائم) واقعةً من جملة المشبَّه (وقفتَ وما في الموت شكٌّ لواقفٍ) موقعَ جملةِ – ولله المثل الأعلى –

(١) شرح البرقوقي لديوان المتنبي ٤ / ١٠٢.

:{ كَأَنْ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا } من التي قبلها في قوله تعالى { كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَـأَنْ فِـي أُذُنَيْهِ وَقْرًا } [1]، من كونها بياناً وتوكيداً وتحقيقاً لها، وكفى بذلك حسنا وروعة في التشبيه؛ لتصويره مرادَ صاحبه منه.

ولا مكان ولا اعتبار للمتلقّي فيما سبق.

---

(١) سورة لقمان من الآية ٧، وينظر ما قاله الإمام عبد القاهر عن هذه الآية في دلائل الإعجاز ٢٢٧ - ٢٢٩.

(٥)

التطبيق على شواهد من " أسرار البلاغة "

= في أثناء حديثه عن " وجه الشبه " وهو يُقسّمه إلى ما قد يُنتزعُ من الوصفِ نفسهِ، وإلى ما قد يُنتَزَع لا من الوصف بل من أمرٍ آخر، ذَكَرَ الإمام عبد القاهر قولَه تعالى { مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا } [(١)]، وقرَّرَ أنّ " الشَّبَهَ " ليس هو الحمل نفسه، بل هو باعتباره مقترنًا بالأسفار – أي: حَملاً مقيّدًا بكون المحمول أسفارًا – وبكوْنِ الحاملِ لهذه الأسفار جاهلًا بما فيها [(٢)].

ثمّ افترض أن قائلاً يمكن أن يقول: إنه يجوز أن يكون " الشَّبَهُ " باعتبار " الحمل " – من حيث هو حمل –، لا باعتبار تقييدِهِ بكونِ المحمول أسفارًا، ولا بكوْنِ الحامل لهذه الأسفار جاهلاً بما فيها، وذلك باعتبار أنّ الحافظ للشيء يقلبه يُشْبِه الحاملَ للشيء على ظهره، كما في الحديث: (رُبّ حاملِ فقهٍ إلى مَنْ هو أفقهُ منه) [(٣)].

وفي أثناء ردّه هذا القولَ يقرِّر أنّ المعوّل عليه في اختيار أحد الأمرين – الحملُ من حيثُ هو حملٌ، والحمل باعتبار تقييده بما بعده – هو ما يقصده ويريده

---

(١) سورة الجمعة ٥.

(٢) ينظر: أسرار البلاغة ١٠٥.

(٣) ينظر أسرار البلاغة ١٠٤، ١٠٥، والحديثُ أوّلُه: (نضّر الله امرءًا سمع منّا حديثًا فحفظه حتى يُبلّغه غيرَه..) من حديث زيد بن ثابت، رواه أبو داود، والترمذيُّ وقال: حديثٌ حسنٌ. هكذا ذَكَرَ الشيخ محمود شاكر في هامش: أسرار البلاغة ١٠٥.

صاحب النصّ، ولا أحد غيره، قال الإمام: (الأمر وإن كان كذلك فإنّ هذا الشّبَهَ لم يُقصَد هاهنا، وإنما قُصِد ما يوجبه تعدّي الحمل إلى الأسفار، مع اقتران " الجهل بها " به [١]، وهو العناء بلا منفعة) [٢].

ومُسَلَّمٌ أنّ الفعلين (لم يُقصَدْ) و (قُصِدَ) في كلامه هذا، إذا بُنِيَا للمعلوم أُسنِدا حتمًا إلى المتكلّم، فليس لمتلقّي النصّ أنْ يُعدِّدَ قراءاتِه له، ولا العنان متروكا له يوجّهُه كيف يشاء، أو يأخذ منه ما يرى أنه يُعطيه، غاضًّا طَرْفَه عن مراد صاحبه ومُنشِئِه.

= وفي أثناء حديثه عن " وجه الشبه " أيضا ذَكر الإمام بيتًا منسوبًا إلى كُثَيِّر عزة[٣] هو: [من الطويل]

كما أبرقت قومًا عِطاشًا غمامةٌ فلمّا رأوها أقشعتْ وتجلّتِ

وافترض أنه يمكن أن يكون " الشَّبَهُ " مأخوذًا من نصفِ البيت (أبرقت قومًا عِطَاشًا غمامةٌ) فحسب، فيكون الوجهُ: (ظهورَ أمرٍ مطمعٍ لمن هو شديدُ الحاجةِ إليه) ، وقد كان – رحمه الله – قد قرّر قبلُ أنّ " الشَّبَهَ " مأخوذٌ من البيت كلّه، وأنّ الوجه إذن(ظهورُ أمرٍ مُطمِعٍ لمن هو شديد الحاجة إليه،ثمّ اليأس منه لِفَواتِه) [٤]، فأيُّ هذَيْن التقديرين أولى من الآخر ؟

---

(١) بها: أي بالأسفار، وبه: أي بالحمل.

(٢) أسرار البلاغة ١٠٥، ١٠٦.

(٣) هو: كُثَيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر، شاعر متيّم مشهور، من أهل المدينة، شاعر أهل الحجاز في الإسلام لا يقدمون عليه أحدا، وكان عفيفًا، مات سنة ١٠٥هـ، ينظر الأعلام ٥ / ٢١٩.

(٤) يُنظر: أسرار البلاغة ١١٠، ١١١،

لقد جعل الإمام عبد القاهر المرجعَ في ذلك إلى غرض المتكلّم وما نـواه، لا إلى المتلقّي وما يمكن أن يقرأه أو يُحمّله النصّ، فيقول: (فإنّ حقّنا أن ننظر في مغزى المتكلم في تشبيهه، ونحن نعلم أنّ المغزى أن يَصِلَ ابتداءً مطمعًا بانتـهاءٍ مـؤْيسٍ، وذلك يقتضي وقوفَ الجملة الأوّلةِ على ما بعدها من تمام البيت) [١].

وهذا الذي قرّره الإمام عبد القاهر واقع مقبول؛ لأنه إذا فُتح المجال أمام المتلقّي ليأخذ من هذا النص ما يرى أنه يُؤخذ منه، وأجاز لنفسه أنّ " الشّـبَهَ " إنمـا هـو المأخوذ من الشطر الأول لا غير = خرج عن غرض الشـاعر علـى حـدّ تعـبير الأمام[٢]، أو أخلّ بالمغزى من التشبيه كما قال [٣].

فقصْدُ المتكلمِ المنشئ للنصّ هو الذي يحدّد ويُعيّن الجمل والعناصر الـتي يُؤخَذُ منها " وجهُ الشبه "، وهو الذي يَستبعد ما يرى أنّه لا دخل له في " الشبه"، فلا دخل للمتلقي، فضلاً عن حريته في هذا الصدد عند الإمام عبد القـاهر، ومـما يؤكد أنّ هذا يمكن أخذُه من كلامه – رحمه الله – أنه لم يترك الأمر للاخـتلاف في تحديد مراد صاحب النّصّ منه للمتلقي، فيَؤُولُ الأمر إليه، ويُوكَلُ إليه إعادةُ إنشاء النصّ بما يرى، ولكنه يحتكم إلى معاني النحو التي هي مركز تحديد المعـاني، والـتي يختارها المنشئ.

وذلك بموازنته بين المعنى في وجه الشبه المراد من البيت المذكور، وبين معنى قولهم (هو يصفو ويكدر) ، فالوجهُ في البيت فيه معنىً زائدٌ على مجرد الجمع بين " ابتـداءٍ

---

(١) السابق ١١١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ١٠٩.

مُطمِعٍ " و " انتهاءٍ مُؤيسٍ " هو: كونُهُما متّصلين، يقول عبد القاهر: (وكونُ الشيءِ ابتداءً لآخر هو له انتهاءٌ: معنىً زائدٌ على الجمعِ بين الأمرين، والوصفِ بأنّ كلّ واحدٍ منهما يوجَد في المقصود) [١]، أمّا في قولنا " يصفو ويكدر " فليس فيه معنىً زائدٌ على مجرّد الجمع بين الوصفين.

ويُؤكّد الإمام رجوعَ أمر ذلك إلى " النظم "، بأنْ جَعَلَ هذا نظيراً لما في البيت – من الاتصال والربط الذي هو زائدٌ على الجمع – إذا قيل: هو كالصفو بعد الكدر، أو قيل: يكدر ثم يصفو، قال: (لو قلتَ " يكدر ثم يصفو " فجئتَ بـ " ثم " التي تُوجِب الثاني مرتّباً على الأول، وأنّ أحدهما مبتدأٌ والآخر بعده = صِرْتَ بالجملة إلى حدٍّ ما نحن عليه من الارتباط، ووجوبِ أنْ يتعلّق الحكم بمجموعهما، ويوجد الشَّبَهُ إنْ شَبَّهْتَ ما بينهما، على التشابك والتداخل، دون التباين والتزايل) [٢].

فثبت أنّ المرجع في تحديد المراد هو قصدُ المنشئ وغرضُه، وأنه لابدّ له من نَظْمٍ هو الذي يُحدِّده ويصوّره.

=وفي أثناء حديثه عن " التفصيل " في وجه الشبه، وأنه يقع على أوجهٍ، منها: أنّ مُريدَ التشبيه إذا أراد أنْ يُشبِّه، فإنه ينظر من (المشبَّه) في أمورٍ ليعتبرَها كلّها، ويطلبَها فيما تُشَبَّهُ به = قال الإمام عبد القاهر: (وذلك كاعتبارك في تشبيه " الثريّا " بـ " العنقود " [٣] الأنجُمَ أنفُسَها، والشكلَ منها، واللونَ، وكونَها مجتمعةً على

---

(١) السابق ١١٢.

(٢) السابق نفسه.

(٣) في البيت الذي نسبه إلى قيس بن الخطيب، ونسبه الشيخ محمود شاكر إلى أبي قيس بن الأسلت [من الطويل]:

مقدارٍ في القرب والبعد... وطَلَبتَ للهيئة الحاصلةِ من عدّة أشخاصِ الأنجمِ والأوصافِ التي ذَكرْتُ لك.. هيئةً أخرى شبيهةً بها، فأصبتَها في العنقود المُنوّرِ من الملاّحيّةِ)[1].

فالسببُ – على ما يوحي به كلام الإمام – في اختيار (مشبَّهٍ به) معيّنٍ دون غيره حتى يُشبَّهَ به: لا شيء إلا ما يتمتّع به هذا (المشبّه به) من اعتباراتٍ، بها – لا بغيرها – يتمّ مراد المشبِّهِ من تشبيهه، وتصويرُ ما يطلبه من معنىً، وأنّ لو اختلّ شيءٌ من هذه الاعتبارات لَما وقع التشبيهُ ولَمَا تمّ، يقول عبد القاهر: (.. فَبِكَ حاجةٌ في ذلك إلى مجموعِ أمورٍ لو أخْلَلْتَ بواحدٍ منها لم يحصل الشبهُ، وكذلك لو خالفتَ الوجهَ المخصوصَ في الاجتماع والاتصال بطَل الغرض)[2].

ولا نجد للمتلقّي – في كلامه – مدخلاً في اعتبار تلك التفصيلات في المشبَّه ولا في المشبَّه به، بل لا شيءَ إلا ما يريدُ المنشئُ تصويرَه وتوصيلَه، ولو أنّ للمتلقي أدنى دخلٍ في المراعاة أو الاعتبار، لَمَا كان لهذا النوع من التشبيه – أعني: ما في وجهه تفصيلٌ – بلاغةٌ، وذلك إذا ما صادف متلقّياً إدراكُهُ ليس على قدْرِ تفصيله، لا سيّما و(أنّا نعلم أنّ الجملة أبداً أسبقُ إلى النفوس من التفصيل)[3]؛ لأنّ إدراك مافيه تفصيلٌ – سواءٌ الحِسّيُّ منه والعقليُّ – لا يتمّ إلا بإعمالٍ للرويّة

وقد لاح في الصبح الثريّا لمن رأى كعنقود ملاّحيّةٍ حين نوّرا

ينظر: أسرار البلاغة: ٩٥.

(١) السابق ١٦٧، ١٦٨.

(٢) السابق ١٦٩.

(٣) السابق ١٦٠.

واستعانةٍ بالتذكُّر، وكلّما كان التفصيل أوْغلَ كانت الحاجة إلى التوقف والتـذكُّر أشدّ [١].

= وفي تقريره أنّ التشبيهَ يفضُلُ التشبيهَ بما فيه من زيادةِ تفصيلٍ، فإنّ الإمام عبد القاهر قد طبّق ذلك على ثلاث صورٍ [٢]، كلُّها يُشبِّه لَمَعانَ السـيوف في الغبارِ بالكواكبِ في الليل، لكنه قد حَكَمَ بكَرَم الموقع ولُطْفِ التأثير في الـنفس لأحدها دون الآخرَين وهو: (كأنّ مُثارَ النَّقْع..)؛ لأنه زاد عنهما في التفصـيل (أنْ جعل الكواكبَ تَهَاوَى، فأتمّ الشَّبَهَ.. ولم يَقتصِر على أن يُرِيَك لَمَعَانَهَـا في أثناء العجاجة كما فعل الآخران، وكان لهذه الزيادة التي زادها حظٌّ من الدِّقّة، تجعلها في حكم تفصيلٍ بعد تفصيلٍ) [٣]، فزيادة التفصيل التي تطلّبت الدّقّـةَ، هي التي أتمّت الشَّبَهَ الذي أراده منشئُ البيت، ولولا إرادتُهُ ذلك لما سلك هذا الطريقَ الدقيقَ المفصَّلَ، فلا مراعاةَ لحال المتلقّي، ولا محاولة لإرضائه.

فقد زاد ذِكْرُ لفظ (تَهَاوَى) اعتباراتٍ وتفاصيلَ كثيرةً [٤]، ممـا يُكلِّـف زيادةَ جهدٍ في إدراكها، وهي مع ذلك قد تقدّم بها شعر (بشّار) وفاق صاحبَيْه، ولو أنّ مقياس الجودة والبلاغة مرهونٌ بما يراه المتلقّي ويحكم به، لَمَا كان لكثرة

---

(١) ينظر السابق ١٦٠، ١٦١.

(٢) هي: - قول بشار: كأنّ مُثارَ النَّقْع فوق رؤوسنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كواكبه

- وقول المتنبي: يزور الأعادي في سماءٍ عجاجةٍ أسنّته في جانبيها الكواكب

- وقول كلثوم بن عمرو: تبيّ سنابكها من فوق أرؤسهم سقفا كواكبه البيضُ المباتيرُ

(٣) أسرار البلاغة ١٧٥.

(٤) منها الاضطراب الشديد، والحركات السريعة في جهاتٍ مختلفة، وتلاقيها، وتداخلها، واصطدام بعضها ببعض، ينظر السابق نفسه.

التفاصيل وزيادة الاعتبارات وتعدّد الصفات مِن مَزيّةٍ، بل كان الأمر سيكون على العكس من ذلك؛ إذْ كلّما زاد التفصيل كانت الحاجة إلى التوقف والتذكُّر أكثر [١]، ولكنّ الواقع أنّ بها تمّ التشبيه، وبها صَوّر الشاعر ما يريدُ خيرَ تصويرٍ.

= وفي تفريقه بين " التشبيه المتعدّد " و " التشبيه المركّب " قال الإمام عبد القاهر عن " المتعدّد ": (وذلك أن يكون الكلام معقوداً على تشبيه شيئين بشيئين ضربةً واحدةً، إلاّ أنّ أحدهما لا يداخل الآخرَ في الشَّبَه، ومثاله قول امرئ القيس [٢]: [من الطويل]

كَأَنَّ قُلوبَ الطَّيرِ رَطباً وَيابِساً لَدى وَكرِها العُنّابُ وَالحَشَفُ البالي

وذلك أنه لم يَقْصِدْ إلى أن يجعل بين الشيئين اتصالاً وإنما أراد اجتماعاً في مكانٍ فقط) [٣].

فلا اتصال بين (قلوب الطير الرّطْبة والأخرى اليابسة) إلاّ في الظرفية، بمعنى: أنْ لا علاقة بينهما ولا اتصال سوى أنّهما مجتمعان في مكانٍ واحدٍ، فليس للجمع بينهما فائدة في عين التشبيه، وكذلك الحال بين (العُنّاب والحشف البالي) [٤]، والذي يعيّن أن بينهما ذلك لا غير هو صاحبُ النص ومنشئُه، وقد قال الإمام في أوّل هذا النص: (أن يكون الكلام معقوداً) ، والذي يعقِد إنما هو منشئُ النصّ لا

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة ١٦١، ١٦٠

(٢) هو: امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، مولده بنجد، مات سنة ٨٠ قبل. الأعلام ٢ / ١١.

(٣) أسرار البلاغة ١٩٢.

(٤) ينظر السابق ١٩٢ – ١٩٤.

غيره، فثبت أنّ المنشئ هو الذي يعيّن ويحدّد أنّ مثل ذلك إنما هو من قبيل التشبيه المتعدّد.

وقال عن بيت بشّار – وهو مما طرفاه مركبان –: [من الطويل]

كَأَنَّ مُثارَ النَقعِ فَوقَ رُؤُوسِنا وَأَسيافَنا لَيلٌ تَهاوى كَواكِبُه

(.. موضوعٌ على أنْ يُرِيَكَ الهيئةَ التي تَرى عليها النَّقْع المظلم والسيوفَ في أثنائه تَبْرُق وتُومِض وتعلو وتنخفض، وترى لها حركاتٍ من جهاتٍ مختلفةٍ..)[1]، وقال: (وكذلك المقصود في بيت بشار بتشبيه النَّقع والسيوف فيه، بالليل المتهاوى كواكبه، – يعني: الهيئة – لا تشبيهَ الليل بالنقع من جانب، والسيوف بالكواكب من جانب) ،فلابد من اعتبار الاتصال بين (النَّقْعِ المُثارِ، والسيوفِ التي تبرُقُ فيه وتعلو وتسفُل) وكذلك الحال من الاتصال بين (الليلِ، والنجومِ التي تَتَهاوى فيه) ، وفي كلٍّ من لفظَيْ (موضوعٌ) و (المقصود) في كلام الشيخ عبد القاهر السابق إشارةٌ إلى أنّ الذي يضع الكلامَ، والذي يقصِد ما وراءَه من معانٍ ما هو إلا المتكلم، فهو الذي يعيّن أنّ هذا التشبيه ممّا هو مركبُ الطرفين، وليس من المتعدّد ولا غيره، لذلك قال الإمام عبد القاهر: (وجب الحكمُ بأنّ الكلام إلى قوله " وأسيافَنا " في حكم الصلة للمصدر – الذي هو: مُثار –، وجارٍ مجرى الاسم الواحد؛ لئلا يقع في التشبيه تفريقٌ، ويُتوهم أنه كقولنا: " كأنّ مُثار النَّقْع ليلٌ " و " كأنّ السيوفَ كواكبٌ "، ونصْبُ " الأسياف " لا يمنع من تقدير الاتّصال، ولا يوجِب أن يكون

---

(١) السابق ١٩٤.

في تقدير الاستئناف؛ لأنّ الواو فيها معنى " مع "، وهي إذا كانت بمعنى " مـع " لم يكن في معطوفها الانقطاع، وأنْ يكون الكلام في حكم جملتين)[١]

ومما يؤكّد محوريةَ المتكلم في تحديدِ المراد من النصّ، وأنّ القارئ أو المتلقّي ليس له الحرية في قراءة ما يشاء في نصٍّ مَا: ما صرّح به أحمد السبكي ٧٦٣هـ في قوله: (إذا وَجدتَ في أحد الطرفين قيداً لفظيًا فانظر إلى المعنى، فإذا وجدتَ " المُقيَّدَ " هو المقصود و " القيدُ " تبَعٌ لم يُؤثّر فيه شيئًا: فهـو " مفـردٌ مقيَّـدٌ "، وإنْ وجـدْتَ تشبيههما إلى الهيئة الحاصلة في الذهن على السواء فهو تشبيهٌ مركّبٌ..)[٢]، وقوله (المقصود) يُرادُ به أنه مقصـودٌ لمنشـئه، وقـال محمـد بـن عرفـة الدسـوقي ١٢٣٠هـ[٣] في التفريق بين المركب والمقَيّد: (والحاصل أنّ التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظي؛ لاستوائه فيهما غالباً، وإنما تكون باعتبار قصـد المـتكلم الهيئةَ بالذات والأجزاءُ تبعٌ، أو باعتبار قصدِ جزءٍ من الأجزاءِ والربطُ بغيره تبعٌ)[٤].

ويَزيدُ ابن السبكي [تحكُّمَ قصدِ المنشئ في تحديدِ المعـنى وتوجيهِـه] تصـريحًا وتوضيحًا فيقول: (وإذا أتيتَ بالعطف وقلتَ: زيدٌ وثوبُه كبكرٍ وثوبِه:

---

(١) السابق ١٩٥، ١٩٦، وعند النحاة أنّ المفعول معه هو: اسمٌ مفردٌ فضلةٌ قبله واوٌ بمعنى " مع " مسبوقةٌ بجملةٍ فيها فعلٌ أو ما يشبهه في العمل، وتلك الواو تدل نصًّا على اقتران الاسم الذي بعدها باسمٍ آخر قبلها في زمن حصول الحدث، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته. النحو الوافي – عباس حسن ٢ / ٣٠٥.

(٢) عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح ٣ / ٤٢٣.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، من أهل دسوق في مصر، تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة، من أشهر مؤلفاته: حاشية على مختصر سعد الدين، وأخرى على الشرح الكبير على مختصر خليل في فقه المالكية، وأخرى على مغني اللبيب، الأعلام ٦ / ١٧.

(٤) حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني ٣ / ٤٢٢، ضمن شروح التلخيص، وينظر: مواهب الفتاح الموضع نفسه.

– احتمل ذلك تشبيهَ " زيد " بـ " بكر " و " ثوب زيد " بـ " ثوب بكر "، فيكون لفًّا ونشرًا، فهذان حينئذٍ تشبيهان متفاصلان متعدّدان، وليس الكلام فيه.

– واحتمل أن يريد: زيدٌ كعمرٍ في حال كونِ كلٍّ منهما مع ثوبه، والثوبان شرطان في تشبيه أحدهما بالآخر، فيكون تشبيهُ مفردٍ مقيّدٍ بمفردٍ مقيّدٍ، وتكون (الواو) للمعيّة، وليس من شرط الواو التي لا تنصب أنْ لا يكون معنى المعية مراداً معها.

– واحتمل أن يريد تشبيه الهيئة الحاصلة من مجموع ذلك بالهيئة الحاصلة من مجموع هذا فيكون تشبيهَ مركبٍ بمركّبٍ و (الواو) للمعيّة كما سبق.[1]

وكذلك نصّ ابنُ يعقوب على ذلك في قوله في هذا الصدد: (فإنْ كان المقصودُ بالذات في قصد المتكلم هو المقيَّد، والقيد تبع كان من باب المقيَّد..)[2].

= وفي أثناء تفريقه بين قول الشاعر: [من الطويل]

وحتى حسِبْتُ الليلَ والصبحَ إذْ بدا حِصانَيْنِ مختالين جونًا وأشقَرا

وقول بشّار: [من الطويل]

كَأَنَّ مُثارَ النَقعِ فَوقَ رُؤُوسِنا وَأسيافَنا لَيلٌ تَهاوى كَواكِبُه

من أنه على الرغم من أنهما – في الحقيقة – جاءا على الهيئة والتركيب، إلاّ أنّ الأول لا يبلغ مبلغ بيت بشّار من (الخصوصيّة في الهيئة) ، في أثناء ذلك استطرد

---

(١) عروس الأفراح ٣ / ٤٢٣ ضمن شروح التلخيص.

(٢) مواهب الفتاح ٣ / ٣٦١

الإمـــام – رحمـــه الله – إلى التفريـــق بـــين التشـــبيه في بيـــت أبي الطيّـــب:

[من الكامل]

دون التعانُقِ ناحلَيْنِ كَشَكْلَتَيْ نَصْبٍ أَدَقَّهُمَا وضَمَّ الشاكلُ [1].

والبيتِ الذي اتُّهِمَ بأنّه أخَذَ بيتَه منه وهو: [من البسيط]

إنّي رأيْتُكَ في نَوْمِي تعانقني كما تُعَانِقُ لامُ الكاتبِ الأَلِفَا [2].

حَكَمَ الإمامُ للأول بأنه أجادَ وأصابَ، ولا نكاد نشعر بأنّ في كـــلام الإمـــام تفضيلاً لهذا البيت على بيت أبي الطيب، ولا يُشمّ منه أنّه حكم له بالإجادة لشـــيءٍ فاقه فيه، ما حكم له هذا الحكم لأنه أراد – أي: الشاعر – تصويرَ الهيئة التي تكون في العناق من انعطافٍ والتفافٍ، قال الإمام: (لم يُعْنَ بحديث الدقّة والنُّحول، وإنّمـــا عُنِيَ بأمر الهيئة التي تحصل في العناق خاصّةً، من انعطافِ أحـــد الشـــكلين علـــى صاحبه، والتفاف الحبيب بمحبّه)[3]، فبيّن الإمام ما نـــواه الشـــاعر وأراده، وقـــال الإمام: (وأجاد وأصاب الشبهَ أحسنَ إصابةٍ؛ لأنّ خطّيْ اللام والألف في (لا) تـــرى رأسيهما في جهتين، وتراهما قد تماسّا من الوسط، وهذه هيئة المعتنقَيْنِ علـــى الأمـــر

---

(١) قبل البيت: كم وقفةٍ سَحَرَتْكَ شوقا بعدما غَرِيَ الرقيبُ بنا ولجّ العاذل –

– قال البرقوقي: يقول: كم وقفنا ناحلَيْنِ دون التعانق ؟ أي: دنا بعضنا من بعضٍ و لم نتعانق خشيةَ الرقيب والعاذل، على الرغم مما نحن فيه من شدة الشوق، ثم شبّههما واقفَين متدانيين ناحلين كشكليْ نصبٍ –: فتحتين – قد دقّق

الكاتبُ رسمهما وضمّ بينهما فقرّب إحداهما من الأخرى. ينظر: شرح ديوان المتنبي للعبد الرحمن البرقوقي ٣ / ٣٧٠ – دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦ م.

(٢) ينظر دفاع القاضي الجرجاني عنه في: الوساطة بين المتنبي وخصومه ٢٠٤، و أسرار البلاغة ٢٠٣.

(٣) أسرار البلاغة ٢٠٢.

المعروف)[١]، فَحَكَمَ له بالإصابة، وذَكَرَ السببَ فيها من أنه استطاع أن يراعي المقام فيعبر عما أراد بدقة وبراعة.

وأما أبو الطيّب – عند الإمام – فقد أراد: المبالغةَ في فرط التُحُول الذي أصابه ومحبوبَته، والتّضامُّ والتلاصقِ فيما بينهما، وإصابةَ نظيرٍ لذلك من الخطّ، ولم يكن مريداً التركيبَ في الشكلَيْنِ: (الشاعر ومحبوبته، والفتحتين) ، قال الإمام: (فأمّا قصدُ المتنبي فليس بصفةِ عناقٍ على الحقيقة، وإنما هو تضَامٌّ وتلاصق)[٢]، وقد حكم له الإمام بالإصابة والإجادة أيضا، معلّلا ذلك بأنه حقّق ما نوى، وصوّر بدقةٍ ما أراد، قال الإمام: (فأراكَ الشيئين في مكانٍ واحدٍ وشدّد في القرب بينهما) وهو مصيبٌ؛ لأنه لم يعرض لهيئة العناق، لأنه لم ينوها ولم يردها، بل ما نواه هو الذي عبّر عنه.

هكذا يُرجِعُ الإمام تحديدَ المراد من النصوص إلى نيّةِ قائليها ومرادِهم منها، فلم يُفضّل أحدَ هذين الشاعرين على الآخر، بل جعل كلاً منهما مُريداً لشيءٍ غير الذي نواه الآخر، فقاس الأساليب بقصد قائليها، فحكم لهما جميعا بالإصابة والإجادة.. ولو أنّ الأمر موكول إلى المتلقي في فهم النصوص، مصروفٌ عن مُنْشئها وقائلها، لَظُنّ أنّ كِلا الشاعرين أراد " العناق " أو أنّ كليهما أراد " التضَامَّ والتلاصقَ "، وعلى كلٍّ سيُحكم لأحدهما بالإصابة في التشبيه، وعلى الآخر بالعكس.

= ساق الإمام عبد القاهر شواهدَ كثيرةً على مجيء العكس في التشبيه، فقد شبّهوا المصابيح بالنجوم، وشبهوا النجومَ بالمصابيح، ثم ذكر أنّ ذلك قد يمنع منه

---

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه.

الفرس – بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ، وإنما قُصِد أمرٌ آخرُ: وهو وقوعُ منيرٍ في مظلمٍ، وحصولُ بياضٍ في سوادٍ، ثم البياضُ صغيرٌ قليلٌ بالإضافة إلى السواد، وأنت تجد هذا الشبهُ على هذا الحدّ في الأصل [١]، فإذا عَكَسْتَ فقلتَ: " كأنّ الصبحَ عند ظهور أوّله في الليل غرّةٌ في فرسٍ أدهم " لم تقع في مناقضةٍ [٢]؛ لأن نية المتكلم ليست إلحاقَ الناقص بالزائد في الوجه، قال الخطيب: (كتشبيه غرة الفرس بالصبح، وتشبيه الصبح بغرة الفرس، متى أريدَ: ظهورُ منيرٍ في مظلمٍ أكثر منه) [٣] فوجهُ الشبهِ في كلا الطرفين مستوٍ، (فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه) [٤]، و أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك كما صرّح بذلك إبراهيم بن عرب شاه عصام الدين ٩٤٥هـ [٥] في الأطول [٦].

وقد ساق الإمام عبد القاهر صوراً من هذا الباب كثيرة، في ثنايا كلامه عنها ألفاظٌ وجُمَلٌ كلّها يؤكّد على محوريةِ منشئ النصّ ومرجعيةِ المراعاة إليه، مثل: " لأنك لم تَضع التشبيه.. "، و " إنما قَصَدْتَ.. " و ".. فلم تتعرّض لـه " [٧]، ثم يلخّص القول في مثل تلك الصور بقوله: (وجملةُ القول أنه متى لم يُقصَد [ضربٌ

---

(١) يعني: استواء الوجه في كلا الطرفين.

(٢) أسرار البلاغة ٢٢١.

(٣) الإيضاح ٣ / ٤١٥، ٤١٦، ضمن الشروح.

(٤) التلخيص والإيضاح ضمن شروح التلخيص ٣ / ٤١٢.

(٥) هو: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني عصام الدين، وُلد في اسفراين من قرى خراسان، وكان أبوه قاضيها، ورَحَل سمرقند وتوفي بها، له مؤلفات كثيرة منها: الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني في علوم البلاغة، ينظر الأعلام ١ / ٦٦.

(٦) الأطول ٢ / ٩٥ مطبعة سيدر.

(٧) ينظر: أسرار البلاغة ٢٢٢.

مانعٌ، من ذلك _ وهو أقواها فيما ظنّ الإمام – أن يكون بين الطرفين تفاوتٌ شديدٌ في الوجه –كخافية الغراب التي هي أصلٌ في شدة السواد، وما يُشَبَّهُ بها – فحينئذٍ يُستساغُ إلحاقُ الناقصِ منهما بالزائدِ، إذْ به تتحقّق الغاية من التشبيه، ولا يُستساغ العكس بأن يُلْحق الزائدُ بالناقصِ، قال الإمام: (فإذا شبّهتَ شيئا بها – يعني: خافيةَ الغراب – كان طلبُ العكس في ذاك عكساً لما يوجبه العقلُ ونقضاً للعادة؛ لأنّ الواجب أن يُثْبَتَ المشكوكُ فيه – يعني: المشبّه الذي هو ناقصٌ في وجه الشبه – بالقياس على المعروف – يعني: المشبه به الذي هو زائدٌ في وجه الشبه –، لا أنْ يُتكلّف في المعروف تعريفٌ بقياسه على المجهول وما ليس بموجودٍ على الحقيقة)[1].

ثم ساق اعتراضاً مُفادُه: أنه يلزم على ذلك ألاّ يجوز تشبيهُ " الصبحِ " بـ "غرةِ الفرس "؛ لأنّ الوجه في الصبح أظهرُ وأبلغُ، والتفاوتَ بينهما كالذي بين " خافية الغراب " و" ما يُشَبَّهُ بها ".

وفي جوابه على هذا الاعتراض رجع – رحمه الله – إلى نيّةِ المشبِّهِ وما يقصده من شَبَهِهِ، والشأنُ في مثل هذا التشبيه أنْ يكون قصدُ صاحبه منه: إمّا المبالغةُ في وصفها – يعني: غرة الفرس – بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ، وإمّا: وقوعُ منيرٍ في مظلمٍ وحصولُ بياضٍ في سوادٍ، والبياضُ صغيرٌ قليلٌ بالإضافةِ إلى السوادِ.

فإنْ قُصِد الأولُ: كان ذلك عكساً لما يوجبه العقلُ ونقضاً للعادة كما قال الإمام، وإنْ قُصِد الثاني: لم يكن قد وقع في مناقضةٍ ولا خرج عن الصواب على حدّ قوله، قال: (لم يقع – يعني: التشبيه – من جهة المبالغة في وصفها – يعني: غرة

(١) أسرار البلاغة ٢٢٠.

من المبالغة في إثبات الصفة للشيء، والقصدِ إلى إيهامٍ في الناقص أنه كالزائد، واقتصرَ على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون، أو جمعِ وصفين على وجهٍ يوجَد في الفرع على حَدِّه أو قريبٍ منه في الأصل]، فإنّ العكس يستقيم في التشبيه، ومتى أُريد [شيءٌ من ذلك] لم يستقم) [١].

ويُضيف الإمام عبد القاهر – مُصِرًّا على محورية المنشئ أو المشَبِّهِ – أنّ الشاعر قد يَقْصِد (أنْ يُوهم في الشيء هو قاصرٌ عن نظيره في الصفة أنه زائدٌ عليه في استحقاقها.. فيصحّ – على موجَب دعواه وسَرَفِه – أن يجعل الفرع أصلا..

ومثاله قول محمد بن وهيب [٢]: [من الكامل]

وبدا الصباح كأنّ غرته وجهُ الخليفة حين يُمتدح

..جعل وجهَ الخليفة كأنه أعرفُ وأشهرُ وأتمُّ وأكملُ في النور والضياء من الصباح، فاستقام له بحكم هذه النية أن يَجعلَ الصباحَ فرعا، ووجهَ الخليفة أصلا) [٣].

فالأمرُ في ذلك – على ما هو واضحٌ من كلامه – مرهونٌ بما قصَدَه المتكلّم، فهو يقيسُ الأساليبَ بقصْد قائليها، وبذلك يُحكَمُ لنصٍّ واحدٍ بالصحّة والقبول، أو بالفساد والردّ، ولا أساسَ في ذلك ولا رجوعَ ولا اعتبارَ ولا مراعاةَ إلا لِنيّةِ المتكلمِ وقصْدِهِ.

= فرّق الإمام بين التشبيه الذي لم يوصف فيه ما بعد الكاف – أي: المشبه به – كقولنا " زيدٌ الأسد "، وبين الذي وُصِف فيه كقول النابغة: [من الطويل]

---

(١) السابق نفسه.

(٢) هو محمد بن وُهَيْب الحميري، شاعرمطبوع من شعراء الدولة العباسية، وكان يتكسب بالمديح، وكان تيّاها شديد الزهاء بنفسه، عاصر دعبلاً الخزاعيّ وأبا تمام، مات حالي ٢٢٥هـ. ينظر: الأعلام ٧ / ١٣٤.

(٣) أسرار البلاغة ٢٢٣.

فإنك كالليل الذي هو مدركي [١].

بأنه: إذا حُذِفت الكاف في الأول فالمعنى المراد هو المبالغة في التشبيه، ويكون المشبَّهُ قد جعل المشبَّهَ كأنه الأسد، ويكون المعنى المتحقق كأنه المعنى إذا حُذِفَ المشبَّهُ أصلاً فقيل:

" رأيتُ أسدًا " أو: " رأيتُ الأسد " [٢].

وأمّا الثاني (الموصوف) في نحو " فإنك كالليل الذي.. " فلا يجوز جعْلُ الممدوحِ الليلَ – كما حصل في الأول –، بل لابدّ أن يكون المشبَّهُ قد أراد أن يقول: فإنك مثلُ الليلِ، ثم حَذَفَ المضافَ من اللفظ، وأبقى المعنى على حاله إذا لم يُحذَفْ، وعلّل الإمام ذلك بقوله: (لأنّ القصد لم يقع إلى وصفٍ في الليل كالظلمةِ ونحوها، وإنما قُصِدَ الحكمُ الذي له من تعميمه الآفاقَ، وامتناع أن يصير الإنسان إلى مكانٍ لا يدركه الليلُ فيه) [٣].

فقد جعل الإمام عبد القاهر المرجعَ في اختيار صورةٍ تعبيرية دون أخرى إنما هو المتكلم وما نواه، ففي الأول " زيدٌ أسدٌ " تعبيرٌ عمّا قصَدَه المتكلم من المبالغة في التشبيه، وفي الثاني قال: (فلا يجوز أن تقصدَ جعْلَ الممدوحِ الليلَ، ولكنك تنوي أنك أردت...)، وقال: (لأنّ القصدَ لم يقع إلى وصفٍ في الليل) ، وقال: (وإنما قُصِدَ..) ، فينبّه الإمام على ما ينبغي أن يكون مقصوداً للمتكلم إذا عمد إلى مشبَّهٍ

---

(١) وتمامه: وَإن خِلتُ أنّ المُنتَأى عَنكَ واسِعُ.

(٢) ينظر أسرار البلاغة ٢٤٨.

(٣) السابق نفسه.

به موصوفٍ وحُذِفت الكاف منه كهذا الذي معنا؛ لأن قوانين اللغة توجب أن مثل هذا التركيب يُستعمل إذا كان المرادُ من الكلام هذا المعنى.

ولو كانت الأساليبُ تقاسُ باعتبار المخاطَبِ وحالِه لكان مثلُ قولنا: " زيدٌ كالأسدِ في الشجاعةِ " – وهو أوضح الطرق باعتبار المخاطَبِين – يخاطَب به من يتطلّبُ حالُهُ الوضوحَ، ولكان مثلُ قولنا: " زيدٌ أسدٌ " يخاطَبُ به من يناسبه الخفاءُ، ولو كان المتلقّي يرى في فهم النصوص ما يشاء، لكان قد أجاز أن يكون المعنى في قول النابغة السالف إذا حُذِفت منه الكافُ: أنه حَذَفَها ليدلَّ على المبالغةِ في التشبيه، أي أنه صار كأنه الليلُ نفسُهُ، وأين هذا الذي يمكن أنْ يراه المخاطَب في هذه النصوص، مما هو مرادٌ منها لقائليها ؟.

وإلى ما هو الأولى بالختام، مما يؤكّد على عدم محورية المتلقي في المراعاة، وعدم حريته في توجيه النصوص، ويؤكّد أيضاً على أن المنشئ للنصّ وما قصده من معنىً وما أتى به من معارض يعرض بها ما أراد، هو الأولى بالعناية والاهتمام ما يأتي:

= من التشبيهات ما هو لطيفٌ مستظرَف عند السامعين؛ لبُعد ما بين طرفيه واختلافِهما في الجنس، كتشبيه " العين " بـ " النرجس " (في التشبيه العاميّ) و " الثريّا " بـ " عنقود الكرم " (في الخاصّيّ) .

قال الإمام عبد القاهر: (تشبيهُ المُشاهَداتِ بعضِها ببعضٍ.. تراها لا يقع بها اعتدادٌ،ولا يكون لها موقعٌ من السامعين، ولا تُهزُّ ولا تُحرّكُ، حتى يكون الشبَه مُقَرَّرًا بين شيئين مختلفين في الجنس) [1] .

(١) ينظر في ذلك كله: أسرار البلاغة ١٢٩.

ويُفهَم من هذا النص أنّ التشبيهات التي تقع بين المتباعدات المختلِفات في الجنس، هي التي تُؤَثّر في المستمعين وتَهُزُّهم، وبدهيٌّ أنّه كلّما اشتدّ هذا التباعدُ كلّما كانت التشبيهات (إلى النفوسِ أعجب، وكانت النفوس لها أطرب) [١].

وفي بيان سبب طرب النفوس بهذه التشبيهات - بتعبير الإمام - (أنّك ترى بها الشيئين: مِثْلَيْن متباعدَيْنِ، ومؤتلِفينِ مُختلفَينِ) [٢]، وعند واحدٍ من شواهد هذا النوع هو قول الشاعر: [من البسيط]

ولازَوَرْدِيّةٌ تزهو بزرقتها ... بين الرياضِ على حُمْرِ اليواقيتِ

كأنّها فوق قاماتٍ ضَعُفْنَ بها ... أوائلُ النارِ في أطرافِ كبريتِ

قال: (لأنه أراك شَبَهاً لـ " نباتٍ غضٍّ يرِفُّ، وأوراقٍ رطبةٍ ترى الماءَ منها يرِفُّ " بـ " لَهَبِ نارٍ في جسمٍ مُستَولٍ عليهِ اليُبْسُ وبادٍ فيهِ الكلَف) [٣].

وفي موضعٍ آخر يزيد الإمامُ هذا الأمرَ وضوحاً وتأكيداً، فيقول إنّ (أخْذَ الشَبَهِ للشيءِ مما يخالفه في الجنسِ وينفصلُ عنه من حيث ظاهر الحال... هو المُوجِبُ للفضيلةِ، والداعي إلى الاستحسانِ، والشفيعُ الذي أحظى " التمثيلَ " عند السامعين، واستدعى له الشَغَفَ والولوعَ من قلوبِ العقلاءِ الراجحين) [٤].

والمفهوم من ظاهر هذه النصوص أنّ " المشَبَّهَ " البليغَ إذا طلبَ لتشبيهاتِهِ الذيوعَ، ورجا لها القبولَ لدى المُخاطَبين: عليه أن يُشَبِّه الأمرَ بآخر بعيدٍ عنه من غيرِ

---

(١) السابق ١٣٠، وينظر: ١٥٠.

(٢) السابق ١٣٠، والكَلَفُ - كما قال الشيخ محمود شاكر (رحمه الله) في هامش تلك الصفحة: لونٌ بين السوادِ والحمرةِ

(٣) السابق ١٣٠، ١٣١.

(٤) السابق ١٤٩، ١٥٠.

جنسه، بل كلّما زاد هذا التباعُدُ كلّما زاد استحسانُ المتلقّي لتشبيهاتِهِ، وبهذا تكون " البلاغةُ "في " مطابقةِ الكَلامِ لمقتضى حال المخاطَب ".

غير أنّ الإمام (طيّبَ الله ثراه) بعد هذه الصفحات التي قطعها في الحديثِ عن هذا الأثرِ الذي يُحدِثُهُ التشبيهُ الجامعُ بين المتباعداتِ، يلفت الأنظار في صراحةٍ ووُضوحٍ، إلى أنّ الجهةَ التي تُراعَى في ذلك ليست هي " المتلقّي "، ولكنّها " المتكلّمُ " و " المعنى " الذي يقصده، و" المعارض " التي تُظْهِره وتُجَلّيه.

١ – قال (رحمه الله):

(واعلم أني لستُ أقول لك إنّك متى ألّفتَ الشيءَ ببعيدٍ عنه في الجنسِ على الجملةِ فقد أصَبتَ وأحسنتَ، ولكنْ أقوله بعد تقييدٍ وبعد شرطٍ، وهو: أن تُصيبَ بين المختلِفَين في الجنس وفي ظاهرِ الأمرِ شَبَهاً صحيحاً معقولاً، وتجِدَ للملاءَمةِ والتأليفِ السَّوِيِّ بينهما مَذْهَباً وإليهما سبيلاً، وحتى يكون ائتلافُهُما الذي يوجِبُ تشبيهَكَ من حيث العقلُ والحَدْسُ، في وضوحِ اختلافِهِما من حيث العينُ والحِسُّ)[1].

٢ – وقال في موضعٍ آخر: (ألا ترى أنّ التشبيهَ الصريحَ إذا وقع بين شيئين متباعدين في الجنس، ثم لَطُف وحسُن، لم يكن ذلك اللُّطفُ وذلك الحُسنُ إلاّ لاتفاقٍ كان ثابتاً بين المشبَّه والمشبَّه به من الجهةِ التي شُبِّهتَ، إلا أنّه كان خفياً لا ينجلي إلا بعد التأنّقِ في استحضار الصورِ وتذكُّرها، وعرضِ بعضِها على بعضٍ، والتقاطِ النكتةِ المقصودةِ منها)[2].

---

(١) السابق ١٥١.

(٢) السابق ١٥٢، ١٥٣.

٣ – وعند تعليله ما وقع من حَسَدِ جريرٍ ١١٠هـ [١] لعَدِيّ بن الرقاع ٩٥هـ [٢]، عندما جاء بـ " مشبَّهٍ به " مناسبٍ، في قوله: [من الكامل]

(قلمٌ أصابَ من الدّواةِ مِدَادَهَا)

لـ " المشبَّه " في قوله في صدر البيت:

(تُزجي أغَنَّ كأنَّ إبرةَ رَوْقِهِ)

قال الإمام عبد القاهر: (عندما أتمّ التشبيهَ وأدّاه:.. قد ظَفِرَ بأقربِ صفةٍ من أبعدِ موصوفٍ، وعثُر على خبيءٍ مكانُهُ غيرُ معروفٍ) [٣].

فما كان لِحَسدِ جريرٍ إياه سببٌ إلاّ لتوفيقِهِ في الإتيان بـ " مشبَّهٍ بهِ " يُؤدّي الغرضَ المرادَ منه بدقّةٍ، وإنْ تكلّف التعبَ والمصاعبَ في تحصيلِهِ.

فلقد نفى الإمامُ " الإصابةَ والحُسنَ " عن مجرّدِ الجمع بين المتباعدات، وجعلَ تلك الإصابةَ وذلك الحسنَ مُقَيّدَيْنِ بتحقيقِ الشَّبهِ الصحيحِ، ووجودِ الملاءمةِ بين الطرفين، فليست الفضيلةُ في الجمعِ بين المتباعدات مجرّداً عن إصابةِ الشّبَهِ، وبذلك يكون المعوّلُ عليه في اختيار ما يُشبَّه به دون غيره بقدْرِ تحقيقِه الغرضَ المسوقَ له التشبيه، ولا دخلَ للمتلقّي في هذا الاختيار من قريبٍ أو بعيدٍ.

---

(١) هو جرير بن عطية بن حُذَيفة الخَطَفي بن بدر الكليبيّ اليربوعيّ، من تميم: أشعر أهل عصره، يُكنى بأبي حزْرة، وُلد ومات في اليمامة، كان هجّاءً مُرًّا، و لم يثبت أمامه إلا الفرزدق والأخطل، وكان عفيفاً، جُمِعت نقائضه مع الفرزدق في ثلاثة أجزاء، الأعلام ٢ / ١١٩، وينظر في أخباره: الأغاني ٨ / ٥ – ٩٤، ووفيات الأعيان ١ / ٣٢١ رقم ١٣٠.

(٢) هو: عَدِيّ بن زيد بن مالك بن عديّ بن الرّقاع، من عاملة، شاعر كبير، من أهل دمشق، يُكنى أبا داود، كان معاصراً لجرير مهاجياً له، مُقدّما عند بني أمية، الأعلام ٤ / ٢٢١، وينظر في أخباره الأغاني ٩ / ٣٥٠.

(٣) القصة كاملة في أسرار البلاغة ١٥٣، ١٥٤.

ولو أنّ الإمام كان قد ترك هذا التنبيهَ، لكان قولُهُ قبلُ داعياً إلى التسارعِ والتسابقِ بين المُشَبِّهين في تحقيقِ ما يستحسنه المتلقّي ويُعجبه، ويُحرّكه ويُطربه، فيَجمع له بين المتباعدات، بقدرِ ما يريده له من تحريكٍ وطربٍ، وهذا يُؤَدّي إلى انصراف المتكلّمين عن مراعاة متطلّباتِ النظمِ، فيفسدُ الكلامُ وتسقُط البلاغةُ.

وصلّ اللهمّ وسلّم على أفصح العرب

وعلى آله وصحبه وتابعيه.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بتوفيقه تتمُّ النِّعَمُ، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ الأنامِ، وأفصحِ ولدِ عدنان، بعثه الله بالهدى والعلم، ختاماً للأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصـــحبه الأخيار، ومن تبعهم في الفضل والإحسان، إلى أن يقوم الناس لرب العالمين، وبعد:

فهذه نتائج مما توصّلتْ إليه هذه الدراسة، أسأل الله القويَّ القادر أن يـــنفعني بها أنا ومن يقرؤها:

من علماء البلاغة من جعل " التشبيه " حقيقةً؛ لِما ليس فيه من صورِ المجاز، إذ لا انتقالَ فيه من معنىً إلى آخر، ومنهم من أدخله ضمن صور المجاز، ومن هؤلاءِ مَنْ لم يعلّل لهذا الدخول، ومنهم من علّل له بأنّ المتشابهَين إنما يتشابهان بالمقاربةِ وعلـــى المسامحةِ؛ وذلك لما هو ثابتٌ من وجود صفاتٍ متخالفةٍ بين طرفَيه، وهؤلاء الـــذين قالوا بمجازيته ليس المجازُ عندهم محصوراً في اللغويِّ والعقليِّ فحسب، بـــل يتّســـع فيشمل كذلك التشبيهَ والمبالغةَ والتوسعَ وغيرها.

ولّما كان علمُ البيان – ومنه " التشبيه " – يُصارُ إليه عند قصـــد المبالغـــة في إثبات المعنى، وكانت المبالغةُ مترتبةً – عند أصحاب هذا القول – على الخفاءِ زيادةً ونقصًا، فإن الخفاءَ ليس كلُّه بليغاً، ففَرْقٌ بين الخفاء البليغ، وبين الآخر الذي هـــو تعقيدٌ في المعنى، وغموضٌ مُقصودٌ، والخفاءُ البليغُ واجبٌ بلاغةً لتَطَلُّبِ المعنى إيـــاه، ولا يُتركُ مراعاةً لحالِ المتلقّي.

وإذا ما قيل بالترادف الكلّيِّ، بمعنى أنّ كلمةً تَحِلُّ محلَّ أخرى، وتـــؤدّي معناهـــا بتمامه، بلا زيادةٍ أو نقصانٍ، فإنه يجب على المنشئ للنصِّ أن يختار اللفظة التي تؤدي

المهمتين معاً (أداء المعنى المراد – ومراعاة حال المتلقي) ، دون غيرها مما لا يحقق تلك المراعاة.

ولكنّ الثابت المؤكّد هو عدمُ وجودِ هذا النوعِ من الترادف؛ إذْ ما اختلفتْ الكلماتُ صوتيًا إلا واختلفتْ معانيها كذلك، ولذلك فلا بلاغةَ إلا في التعبيرِ عن المراد بتمامه، بصرف النظر عن هذا " المتلقّي " الذي قدّسته بعضُ المناهجِ النقديةِ الحديثة، الوافدة في غالبها من بلاد غير المسلمين، والتي يؤدّي التمادِي فيها – بدون وعيٍ – إلى خطرٍ شديدٍ على العقيدةِ الإسلاميةِ الصحيحةِ؛ لِمَا تُنادِي به هذه المناهجُ من موتٍ للمؤلّف، وإطلاقٍ لحريةِ المتلقّي، يَفهم من النصوص ما يشاء، حتى ولو لم يكن ذلك مرادًا لصاحبِ النصِّ أو داخلاً في مقصودِه، ولقد وُجد في أقوالِ العلماء العرب وشواهدِهم ما يجعل الاهتمامَ مقصوراً على المعنى وما يُصوّره، دون اهتمامٍ بالمتلقي وما يناسبه، وما كانت أقوال هؤلاء العلماء (رحمهم الله) إلا حول القرآن الكريم وبيانِ وجوهِ إعجازه.

وما جاء في هذه الدراسة من صوابٍ فمن الله وحده، وما فيها من قصورٍ فحسبي أنني بشرٌ يخطئُ ويصيبُ. وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، وصلّى الله وسلّم وبارَك على سيدنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الأحاديث النبوية الشريفة.

١- أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر – تح: الشيخ محمود شاكر، الناشر: دار المدني بجدة.

٢- الإبهاج في شرح المنهاج لعلي بن عبد الكافي وولده عبد الوهاب - تح: د شعبان محمد إسماعيل ١٤٠١هـ ١٩٨١ م – مكتبة الكليات الأزهرية.

٣- الإبهام في شعر الحداثة العوامل والمظاهر وآليات التأويل لعبد الرحمن محمد القعود - عالم المعرفة ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢ م.

٤- الإحكام في أصول الأحكام - تح: الشيخ عبد الرازق عفيفي دار الصميعي للنشر والتوزيع – الرياض – ط الأولى.

٥- الأطول شرح التلخيص - مطبعة سيدر.

٦- البلاغة والأسلوبية د. محمد عبد المطلب – مكتبة لبنان ناشرون – الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان ١٩٩٤ م.

٧- البيان في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م.

٨- البيان والتبيين - للجاحظ - تح – عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي القاهرة – الطبعة السابعة ١٤١٨هـ ١٩٩٨ م.

٩- التبيان في البيان للإمام الطيبي تحقيقا ودراسة ٩٢ - رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة إعداد الدكتور عبد الستار حسين زموط ١٣٩٧هـ ١٩٧٧ م.

١٠- الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق لمحمد نور الدين المنجد ٣٧ - دار الفكر المعاصر -بيروت - لبنان - ودار الفكر - دمشق - سورية.

١١- الترادف في اللغة حاكم مالك لعيبي - منشورات وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٠ م الجمهورية العراقية.

١٢- الحاشية على المطول لعلي بن محمد الجرجاني - قراءة وتعليق الدكتور رشيد أعرضي - دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

١٣- الصاحِبيُّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس - تح: عمر فاروق الطباع - مكتبة المعارف - بيروت - ط الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣ م

١٤- العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى - حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية الإسكندرية - الطبعة الأولى.

١٥- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري - تح: محمد إبراهيم سليم - دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع -القاهرة.

١٦- الكشاف للزمخشري - تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، ومشاركة أ د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي استاذ البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، مكتبة العبيكان الرياض ١٤١٨هـ ١٩٩٨ م.

١٧- المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني - على الشبكة العنكبوتية للدكتور / ماجد بن محمد الماجد.

١٨- المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك د. عبد العزيز حمودة - عالم المعرفة - الكويت - ١٩٩٨ م.

١٩- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لعبد الرحمن السيوطي - تح: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد علي البجاوي - مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة.

٢٠- المطول على التلخيص لمسعود بن عمر التفتازاني - مطبعة سنده طبع اولنمشدر.

٢١- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي - تح: السيد أحمد صقر _ دار المعارف - الطبعة الرابعة.

٢٢- النقد الأدبي لأحمد أمين - مكبة النهضة المصرية - الطبعة الثالثة ١٩٦٣ م.

٢٣- النكت في إعجاز القرآن - ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، ط الرابعة دار المعارف.

٢٤- أنوار الربيع في أنواع البديع - تح هادي شاكر شكر - مطبعة النعمان _ النجف الأشرف _ الأولى ١٣٨٨هـ ١٩٦٨ م.

٢٥- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.

٢٦- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا بن محمد أمين - دار إحياء التراث العربي بيرةت لبنان.

٢٧- بحوث بلاغية - أحمد مطلوب - مطبوعات المجمع العلمي - بغداد ١٤١٧هـ ١٩٦٩ م.

٢٨= بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م دار الفكر.

٢٩= بيان إعجاز القرآن لحمد الخطّابي - ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) - تح: محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام - دار المعارف بمصر.

٣٠= تفسير التحرير والتنوير - القسم الثاني من الجزء الثامن، الدار التونسية للنشر ١٨٨٤ م.

٣١= جماليات الأسلوب والتلقي - دراسة تطبيقية - أ د. موسى ربابعة - مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع - أربد - الأردن.

٣٢= جماليات الأسلوب والتلقي دراسة تطبيقية أ د. موسى ربابعة - مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع - أربد - الأردن.

٣٣= جماليات تلقي لغة الشعر الشواهد الشعرية في شروح المعلقات (ابن الأنباري - النحاس - الزوزني - التبريزي) د. نهى فؤاد عبد اللطيف السيد - مكتبة الآداب - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠ م.

٣٤= حاشية الدسوقي على شرح السعد التفتازاني على تلخيص المفتاح - (ضمن شروح التلخيص).

٣٥= خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني - مكتبة وهبة - الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ ١٩٩٦ م.

٣٦- دليل الناقد الأدبي إضاءة لأكثر من سبعين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا د. ميجان الرويلي، د. سعد البازعي – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب – الطبعة الثالثة ٢٠٠٢ م.

٣٧- ديوان الحطيئة بشرح حَمْدو طَمّاس – دار المعرفة – بيروت لبنان – الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥ م.

٣٨- ديوان المتنبي بشرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.

٣٩- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢ م

٤٠- سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - طبعة مؤسسة الرسالة.

٤١- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان للسيوطي - دار الفكر بيروت لبنان.

٤٢- علم الدلالة للدكتور: أحمد مختار عمر- عالم الكتب – الطبعة الخامسة ١٩٩٨م.

٤٣- عيار الشعر لابن طباطبا العلوي – تح: د عبد العزيز بن ناصر المانع – كلية الآداب جامعة الملك سعود – دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م – الرياض – المملكة العربية السعودية.

٤٤- فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي القاهرة.

٤٥- فصول في فقه اللغة للدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط السادسة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩ م.

٤٦- فنون بلاغية: البيان والبديع - للدكتور أحمد مطلوب - دار البحوث العلمية - الكويت - ط الأولى ١٣٩٥هـ ١٩٧٥ م.

٤٧- في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس) وهو فيه - مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة الثالثة ١٩٦٥ م.

٤٨= في النقد الأدبي - دار المعارف - الطبعة التاسعة.

٤٩= كتاب الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العربية - صيدا بيروت.

٥٠= كتاب الصناعتين الكتابة والشعر للحسن العسكري - تح: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى ١٣٧١هـ ١٩٥٢م - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥١= كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) لمحمد علي التهانوي - تقديم وإشراف ومراجعة د رفيق العجم، تح: د علي دحروج - نقل النص من الفارسي إلى العربية د عبد الله الخالدي - الترجمة الأجنبية د جورج زيناتي - مكتبة لبنان ناشرون.

٥٢= مداخل إعجاز القرآن للشيخ محمود شاكر - مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر - شارع العباسية القاهرة، دار المدني بجدة شارع الصحافة - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م.

٥٣= مدخل إلى علم القراءة الأدبية د. مجدي أحمد توفيق - الهيئة العامة لقصور الثقافة.

٥٤= مفتاح العلوم - ضبط وتعليق نعيم زرزور - دار الكتب العلمية بيروت لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م.

٥٥= مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي -: تح عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٦- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي - دار السرور بيروت – لبنان - (ضمن شروح التلخيص) .

٥٧= نظرية التلقي أصول وتطبيقات د. بشرى موسى صالح - المركز الثقافي العربي.

٥٨= نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لمحمد الفخر الرازي - تح: نصر الله حاجي مفتي أوغلي – دار صادر بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤ م.

٥٩-الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة السابعة ١٩٨٦م.

٦٠-الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني – شرحه وكتب هوامشه الأستاذ عبد علي مهنا – دار الكتب العلمية بيروت لبنان - توزيع دار الباز مكة المكرمة – الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ١٩٩٢ م.

٦١-الإيضاح لتلخيص المفتاح للخطيب القزويني دار السرور بيروت – لبنان - (ضمن شروح التلخيص) .

٦٢-الخصائص لابن جني - تح: محمد علي النجار – المكتبة العلمية.

٦٣-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس - تح: عمر فاروق الطباع – مكتبة المعارف - بيروت – الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٦٤-الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز – ليحيى بن حمزة العلوي – مطبعة المقتطف بمصر.

٦٥-العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده للحسن بن رشيق – تح: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل – الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.

٦٦-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر – تح: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة – ط نهضة مصر – القاهرة.

٦٧-تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن – لابن أبي الأصبع المصري: - تح حفني محمد شرف ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٦٨-جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة) لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي: – تح محمد زغلول سلام – منشأة المعارف بالإسكندرية.

٦٩-خزانة الأدب لأبي بكر الحموي، المطبعة الخيرية بجمالية مصر ١٣٥٤هـ.

٧٠-دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني – تح: الشيخ محمود شاكر – الهيئة العامة المصرية للكتاب – بالاشتراك مع مكتبة الخانجي – القاهرة.

٧١-عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي دار السرور بيروت – لبنان - (ضمن شروح التلخيص) .

٧٢-فن التشبيه: بلاغة. أدب. نقد لعلي الجندي - نهضة مصر - الطبعة الأولى – ١٩٥٢م.

٧٣-مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني - دار السرور بيروت – لبنان - (ضمن شروح التلخيص) .

٧٤-نظرية اللغة في النقد العربي دراسة في خصائص اللغة الأدبية من منظور النقاد العرب - لعبد الحكيم راضي - المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة – ط الأولى ٢٠٠٣م.

٧٥-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلّكان – تح: د. إحسان عباس – دار صادر - بيروت.

الفهـــــرس

الموضوع	رقم الصفحة
١ – المقدمة	ج
٢ – هوية التشبيه: حقيقةٌ هو أم مجازٌ ؟	١
٣ – الخفاء والوضوح ومقتضى الحال	١٥
٤ – الترادف واقعٌ في اللغة أم مُدَّعى ؟	٣١
٥ – أحوال المتلقي أم مقتضيات النظم ؟	٤٤
٦ – التطبيق على شواهد من " أسرار البلاغة	٦٢
٧ – الخاتمة	٨٢
٨ – المصادر والمراجع	٨٤

تمت بحمد الله وتوفيقه

محتويات العدد الثامن والعشرين

الجزء الثاني

١ ــ طائفة الأرمن في مصر ٣ : ٨٤

د / رمضان عبد الباسط رفاعي

٢ ــ الشيعة وفرقها ٨٥ : ١٤٦

د / صلاح محمود العادلي

٣ ــ الوجودية المعاصرة وأبرز آرائها ١٤٧ : ١٩٠

د / علي بن سعيد العبيدي

٤- الماء في القرآن الكريم والعلم الحديث ١٩١ : ٢٤٨

د / محمد عبد الغني سلامه

٥- منهج الأمام شعبة بن الحجاج في علم مصطلح الحديث ٢٤٩ :٣٢٤

د / نامي بن عوض الشريف

٦ ــ صفات الله تعالي وموقف السلف منها ٣٢٥ : ٣٨٢

د / علي بن سعيد العبيدي

٧ ــ تكريم الله للإنسان في ضوء أيات من القرآن ٣٨٣ :٤٩٠

د / كرم معروف محمود معروف

٨ ــ البلاغة العربية بين المنشئ والمتلقي (التشبيه نموذجا) ٤٩٠ : ٥٨٦

د / حسني السيد التلاوي